

# الانسان والقدر

المؤلف  
الشهيد مرتضى المطهري



معاونية العلاقات الدولية



# الانسان والقدر

(٢)

المؤلف  
الشهيد مرتضى المطهرى

المترجم  
محمد علي السنجري

شبكة كتب الشيعة



معاونية العلاقات الدولية

٢٩١



shiabooks.net

رابطہ بديل < mktba.net



الكتاب: الانسان والقدر.

المؤلف: الشهيد مرتضى المطهري.

المترجم: محمد علي التسخيري.

الناشر: معاونة العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي.

الجمهورية الاسلامية في ايران—

طهران /ص.ب ١٣١٣/١٤١٥٥.

التاريخ: الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م

المطبعة: سهر— طهران.

طبع منه: ٥٠٠٠ نسخة.

## الفهرست

### الموضوع

٤

مقدمة الناشر

١

مقدمة المترجم

٩

مقدمة المؤلف

٢٧

الإحساس المرعب

٢٨

الجانب العملي العام للمشكلة

٣٠

الآيات القرآنية

٣٢

كلمة «القدرة»

٣٣

التعارض المدعى

٣٤

الآثار السيئة لفكرة الجبر

٣٥

المنافع السياسية

٣٦

النقد الاوروبي المسيحي للاسلام

٣٧

العقد الفكرية

٣٧

الفلسفة المادية والقدر

٣٨

التنزيه والتوحيد

٣٩

القضاء والقدر

٤٢

الجبر

٤٣

الحرية والاختيار

٤٤

الحتمي وغير الحتمي

٤٦

توهم المستحيل

٤٧

الحقيقة الممكنة

٥٠

وسر الأمر

٥١

ميزة الانسان

٥٢	نظرة الى عصر صدر الاسلام
٥٤	الطبيعة التي لا تقبل التغيير
٥٥	النظم الثابتة
٥٦	آراء أخرى
٥٩	العوامل المعنوية
٦١	عندما يحلُّ القضاء
٦٤	اختلاف المدرستين
٦٧	منطق القرآن الخاص
٧١	المستوى الرفيع
٧٥	الجدور التاريخية
٧٧	والحقيقة هي
٧٩	بحث حديثي
٨٢	عندما يتحول علم الله إلى جهل
٨٥	وبعبارة أخرى

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الناشر:

يسر منظمة الاعلام الاسلامي أن تقدم هذا الكتاب راجية أن يجد فيه القراء الكرام رؤية صادقة أصيلة، وفكراً إسلامياً نيراً، داعية المولى العليّ القدير أن يمينَ على إمام الأمة الخميني دام ظله العالي بالرعاية والنصر المؤزر، وعلى مسيرتنا الاسلامية بالتقدم المطّرد، وعلى نهضة المسلمين جميعاً بالتوفيق، لتنال أهدافها العليا، وتحكم شريعة الاسلام في الأرض.

منظمة الاعلام الاسلامي

معاونة العلاقات الدولية





## مقدمة المترجم

يسرنا جداً ان نقدم للمكتبة العربية الإسلامية، وللقراء العرب التواقين للمعرفة الإسلامية الصحيحة؛ هذا الكتاب القيم.. الذي يعالج رغم صغر حجمه مشكلة ضخمة في تاريخ الفكر الاسلامي من زاوية تأثيرها على المسار التاريخي لهذه الامة... التي ابتليت منذ عهد الملكية بأعداء ألداء جرّوها عن قيادتها الصحيحة التي ربطها بها النبي(ص) بكل تأكيد... وكان هذا البعد عن قيادة أهل البيت قد ترك الكثير من المشاكل الفكرية والاجتماعية تحت رحمة الفهم غير الصحيح أحياناً، والاغراض السياسية أحياناً اخرى مما كان له أثره الكبير على التاريخ الاسلامي.

ولولا أن الأئمة(ع) تداركوا أمر هذه الأمة بأمر من الله تعالى فبشّوا فيها الواقع الاسلامي النظيف من كل شائبة، بعد معاناة شديدة وعبر جسور من الدماء والجهود، لولا ذلك لما أشرقت شمس الحقيقة، وسارت المعرفة الاسلامية، في العقيدة والشريعة مسيرتها الصاعدة رغم كل العقبات والانحرافات.

وكانت مشكلة (القضاء والقدس) من تلك المشاكل التي حولها انحراف الفهم الى (مشكلة).. وخلق بين الايمان بها وبين حرية الانسان التي يؤكدھا الوجدان الصحيح، تنافياً امتص الجهد العقلي الهائل الذي صارعه فلم يستطع

الانتصار عليه لأنه حُرم نور الرسالة الأصيلة وساروحده في طريق شائك ، ولم يتمسك بالثقلين وهديتها الوضّاء.

اما أولئك الذين ساروا على سنن الحق وعافوا جواداً مضلة فلم تكن لديهم مشكلة أبداً، وما كانوا بحاجة الى تأويل آية تأويلاً متكلفاً لا يرضاه منطق، أو تشويه حديث مقدس شريف.

وهذا ما يبدو للقارئ الكريم خلال سيره الممتع مع هذا الكتاب القيم الذي ألفه أستاذ بارع خبير.

وينبغي هنا أن أنبّه على النقاط التالية:

١- ترجمت الشعر المذكور في الكتاب بنحو شعري. وواضح أن ذلك يبعد عن الترجمة الحرفية للشعر.

٢- حاولت اختيار الألفاظ التي تتوفر فيها (العلمية والوضوح، والسلاسة) بالمقدار الممكن.

٣- لم اذكر هنا ترجمة استاذنا المؤلف اعتماداً على ترجمتي المختصرة لحياته في ترجمة كتابه (الدوافع نحو المادية).

٤- ارجو ان يولي المحققون عنايتهم البالغة لما ذكره الشيخ المؤلف في المقدمة فيساهموا في هذا الجهد المقدس.  
ومن الله تعالى أستمد العزّ والتوفيق.

محمد علي التسخيري

في ١٩ صفر ١٣٩٨ هجرية

## مقدمة المؤلف

### عظمة المسلمين وخطأ طهم

ان مسألة المصير والقضاء والقدر التي وقعت موقع البحث والتحقيق في هذه الرسالة هي واحدة من المسائل الفلسفية، فاذا أريد لها أن تحتل موقعها الواقعي وجب البحث عنها في الفلسفة وضمن المسائل الفلسفية، ولكنها هنا خرجت عن مدارها الأصلي وانضمت الى مجموعة من المسائل الأخرى. إذ أن لكل من المسائل العلمية والفلسفية إطاراً خاصاً يعرف من خلال موضوعاتها التي هي مدار البحث فيها أو من خلال الهدف والنتيجة المتوخاة من معرفتها.

وسر انضمام المسائل الفلسفية الى صفٍ وإطارٍ خاص، وانضمام المسائل الرياضية الى صفٍ آخر، وكذلك انضمام المسائل الطبيعية الى صف ثالث هو ذلك الارتباط الخاص المتوفر بين موضوعات كل مجموعة من هذه المجموع، أو هو على الأقل كامن في وحدة الهدف النظري أو العلمي المشترك بين أفراد المجموعة الواحدة. حيث تؤمن كل مجموعة هدفاً خاصاً للباحث.

ومسألة القضاء والقدر سواء من حيث الموضوع أو من حيث الهدف التعليمي تنضم الى عداد المسائل الفلسفية.

ولكنها في هذه الرسالة تنضم الى عداد مسائل لا تربطها بها صلة موضوعية

أهدافية.

فهذه المسألة في هذه الرسالة هي جزء من سلسلة بحوث تحت عنوان «بحوث عن علل انحطاط المسلمين» وهي تشمل موضوعات وحوادث ومساائل مختلفة. والموضوعات التي تقبل البحث تحت هذا العنوان، بعضها تاريخي، وبعضها نفسي أو أخلاقي أو اجتماعي أو ديني محض، وأحياناً يكون الموضوع فلسفياً. وعليه فهناك موضوعات متعددة مختلفة تنضم الى مجاميع متباينة إلا أنها هنا تنتظم تحت عنوان واحد.

والذي يربط هذه المباحث المختلفة هو التحقيق في آثارها الإيجابية والسلبية في مجال علو المجتمع الاسلامي وانحطاطه. وعلى هذا فان الهدف من طرح هذه المسألة في هذه الرسالة هو:

أولاً : التحقيق في هذه الجهة وهي : هل الاعتقاد بالقضاء والقدر كما تثبته القواعد البرهانية الفلسفية هو من نوع العقائد والأفكار التي تدفع المعتقدين بها نحو الخمول والكسل والخور، وإن المجتمع الذي يعتقد بها سوف ينتهي به الحال — شاء أم أبى — الى الاضمحلال والفناء؟ وهل هذه العقيدة اذا عرضت عرضاً صحيحاً فسوف لن يكون لها هذا التأثير السيئ؟

وثانياً: محاولة معرفة كيفية عرض الاسلام لهذه المسألة وتعليمها لأتباعه، وماهية التأثير الذي تركه هذا التعليم الإسلامي في روحية أبنائه، أو يمكن ان يتركه في روحياتهم.

ولما كان هذا هو الهدف فقد تركنا التعرض للفروع التي لا ترتبط بهذا الهدف.

ولست أعلم بالدقة متى واجهتُ مسألة انحطاط المسلمين؟ ومنذ متى غنيت شخصياً بالبحث والتحقيق فيها ورحت افكر في مجالها؟ ولكنني استطيع أن اقول جازماً إن هذه المسألة كانت ماثلة أمامي منذ أكثر من عشرين عاماً تدعوني الى التفكير الملح بها ومطالعة ما يكتبه الآخرون في مجالها.

ومنذ ذلك الحين ولحد الآن لم أكن أجِد أمامي قولاً أو كتابة في هذا الموضوع إلا قرأته بكل شوق أو سمعته بكل تلهف، تواقاً لمعرفة رأي المتحدث أو الكاتب بالدقة. وما زلت كذلك حتى وجدت نفسي قبل سنين أحاضر حول أحد

الأحاديث النبوية<sup>١</sup> وبلغ بي الحديث الى هذه المسألة. ورغم أن مآثره أو سمعته أحياناً كان مفيداً الى حدٍ ما لكنه لم يكن ليقتني. ولما كنت قد وجدت في نفسي ونفوس مستمعي رغبة ملحة لمعرفة هذا الموضوع الهام فقد صممت على التعمق — قدر الامكان — والتدقيق في هذه المسألة وتحليلها ذلك أن معرفة سبيل إصلاح الأوضاع الحاضرة في العالم الاسلامي مرتبطة أشد الارتباط بمعرفة علل الانحطاط وموجباته التي توفرت في الماضي أو التي هي قائمة فعلاً.

وكان من اللازم لهذا الأمر:

أولاً: ملاحظة آراء الآخرين قدر الإمكان، سواء كانوا من المسلمين أو غيرهم.

وثانياً: عرض الموضوعات التي تقبل العرض في هذا المجال وإن لم تكن قد عرضت من هذه الزاوية دون أيّ تسرُّ ومجاملة.

وهنا انفتحت أمامي الأبعاد الواسعة لهذا البحث، وعرفت انه اذا صدق العزم على القيام بتحقيق واف علمي حول هذا الموضوع وجب ان يشمل البحث موضوعات كثيرة، وان التحقيق فيها كلها خارج عن إمكانية شخص واحد، أو على الأقل يحتاج الى سنين من البحث والتمحيص. ومع ذلك صممت — كمقدمة لذلك على ذكر البحوث المرتبطة بالموضوع؛ مصنفَةً بنحو مختصر، وعلى التحقيق في بعض الموضوعات كنموذج للبحث وفتح الطريق أمام الآخرين...

وهذا اكون قد قدمت نوعاً من التعاون الفكري والعملي في مجال بحث اجتماعي إسلامي مهم لتتنظم هناك مجموعة من البحوث المفيدة.

ولاريب في ان المسلمين قد طووا عهداً مفعماً بالعظمة والفخر والاعجاب. لامن حيث انهم في خلال زمن قصير أصبحوا سادة العالم وحكامه فراحوا — كما يقول المرحوم اديب الملك الفراهاني — يأخذون (من الملوك الجزية، ومن البحر أمواجه). لأن العالم قد صادف في تاريخه الممتد حكماً وفاتحين كثيرين فرضوا أنفسهم بالقوة على الآخرين خلال فترة من الزمان.. ولم يمض زمان حتى فنوا وانمحوا كما تنمحي فقاعات الماء ويذهب الزبد جفاءً. وإنما كان الاعجاب من حيث تلك النهضة الكبرى والتطور الرائع الذي أوجدوه على وجه

---

(١) وهو الحديث النبوي المشهور (الاسلام يعلم ولا يعلم عليه) وهو حديث معتمد مسند من قبل الفريقين اي الشيعة والسنة.

الأرض، والحضارة العظمى التي بنوها والتي دامت قروناً تحمل مشعل النور للبشرية وهي تعدُّ الآن إحدى الإشاعات الحضارية الإنسانية التي يفخر بها تاريخ الحضارات. فقد تفوق المسلمون على كل الأمم من العالم في العلوم والصناعات والفلسفة والفن والأخلاق والنظم الإجتماعية المتينة السامية حيث كان الآخرون يستمدّون من عطائهم زاداً للمسير. وقد استمد التمدّن الاوربي الجديد المحيّر للعيون والعقول والمسيطر على أرجاء العالم، استمد مواده الأولى من الحضارة الإسلامية أكثر من أي شيء آخر وذلك باعتراف المحققين المنصفين في الغرب.

يقول غوستاف لوبون: «يرى البعض (من الاوربيين) ان من العار الاعتراف بأن أمة كافرة ملحدة (أي المسلمين) قد كانت السبب في خلاص أوروبا المسيحية من حالة التوحش والجهالة. ولذا فهم يخفون ذلك، ولكن هذا التصوّر هو من الخواء والسخف بحيث يمكن رده بكل سهولة... ان النفوذ الأخلاقي هؤلاء العرب الذين ولدهم الإسلام قد أدخل الأمم الوحشية الأوربية -التي حطمت الدولة الرومية- في سبيل الإنسانية. وكذلك فإن النفوذ العقلائي لهم فتح بوابات العلوم والفنون والفلسفة التي كانوا بعيدين عنها. وكانوا اساتذتنا نحن الأوربيين طيلة ستمائة سنة»!

ويكتب ويل ديورانت في كتابه «قصة الحضارة»:

«ان قيام الحضارة الإسلامية وازمحلها لمن الظواهر الكبرى في التاريخ. لقد ظل الإسلام خمسة قرون من عام ٧٠٠ الى عام ١٢٠٠م (٨١١هـ-٥٩٧هـ) يتزعم العالم كله في القوة والنظام، وبسطة الملك، وجميل الطباع والاخلاق، وفي ارتفاع مستوى الحياة، وفي التشريع الإنساني الرحيم، والتسامح الديني، والآداب، والبحث العلمي، والعلوم، والطب والفلسفة»<sup>٢</sup>.

ويقول أيضاً: «أمّا العالم الإسلامي فقد كان له في العالم المسيحي أثر بالغ ومتنوع. لقد تلقت أوروبا من بلاد الإسلام الطعام، والشراب، والعقاقير، والأدوية، والأسلحة وشارات الدروع ونقوشها، والأجهزة الفنية، والتحف

(٢) حضارة الاسلام والعرب.

(٢) قصة الحضارة ص ٣٨٢ الجزء ١٣.

والمصنوعات، والسلع التجارية، وكثيراً من الصناعات والتشريعات والأساليب البحرية.

والعلماء العرب هم الذين حافظوا على ما كان عند اليونان من علوم الرياضة والطبيعة والكيمياء، والفلك والطب وارتقوا بها. ونقلوا هذا التراث اليوناني — بعد أن أضافوا اليه من عندهم ثروة عظيمة جديدة — الى أوروبا... وظل الأطباء العرب يحملون لواء الطب في العالم خمسة عام كاملة وفلاسفة العرب هم الذين احتفظوا لأوروبا بمؤلفات أرسطو، وشوقوها لهذه المؤلفات. وكان ابن سينا وابن رشد نجمين لاحا من الشرق للفلاسفة المدرسين الذين كانوا ينقلون عنها ويعتمدون على كتبها، ويثقون بها ثقة لا تزيد عليها إلا ثقهم بالنصوص اليونانية.. وسنشرح فيما بعد — كما يقول — بالتفصيل السبل التي جاء منها هذا التأثير الإسلامي الى بلاد الغرب، غير أننا نقول هنا بإيجاز إنه جاء عن طريق التجارة، والحروب الصليبية، وعن آلاف الكتب التي ترجمت من اللغة العربية الى اللاتينية وعن الزيارات التي قام بها العلماء أمثال جربرت... الى الأندلس الإسلامية»<sup>١</sup>.

ويقول أيضاً: «إن عصور التاريخ الذهبية دون غيرها هي التي أنجب فيها المجتمع، في مثل هذا الزمن القصير، ذلك العدد الكبير من الرجال الذين ذاع صيتهم في الحكم، والتعليم، والآداب واللغة، والجغرافية، والتاريخ، والرياضة، والفلك، والكيمياء، والفلسفة، والطب كالذين أنجبهم الاسلام في القرون الأربعة الفاصلة بين هارون الرشيد وابن رشد. وقد استمد بعض هذا النشاط المتلائي مادته من تراث اليونان. ولكن الكثير منه، وبخاصة في الحكم والشعر والفن، كان نشاطاً مبتكراً لا تقدر قيمته»<sup>٢</sup>.

إن من المسلم به أن هناك ظاهرة مشرقة ونوراً وضاءً باسم (الحضارة الإسلامية) قد عاش قروناً في العالم ثم انمحت هذه الظاهرة وأنطفأ المصباح المنير. وان المسلمين اليوم قياساً الى كثير من أمم العالم، والى ماضيهم المجيد يعيشون حالة من التأخر والانحطاط المذل.

وهنا يبرز سؤال وهو: كيف عاد المسلمون بعد كل ذلك التقدم والرقى في

---

(١) قصة الحضارة/ ج ١٣ ص ٣٨٢ — ٣٨٦.

(٢) قصة الحضارة/ ج ١٣ ص ٣٨٧.

العلوم والمعارف والصناعات والنظم يشون القهقري؟ وما أو من هو المسؤول عن هذا التقهقر؟ هل الأفراد أو الجماعات، أو الحوادث الخاصة هي التي سببت انحراف المسلمين عن الطريق الموصل لهم نحو الرقي والتكامل أو إنه ليس هناك عامل معين ظهر فجأة وبدون توقع فحرفهم عن سيرهم بل إن ذلك هو مقتضى الحتمية التاريخية والطبيعة العامة للتاريخ التي تفرض على الأمة التي طوت سبيل علاها ورقيا في مرحلة معينة أن تتجه نحو الفناء والزوال والانحطاط بعد ذلك؟ وإذا كان للانحراف المقيت عاملٌ خاص فما هو؟ وهل من الصحيح أن نحمل الاسلام مسؤولية انحطاط المسلمين. كما فعل ذلك الكثير من الغربيين (لاكلهم) حيث ابتلوا احيانا بالتعصب المسيحي أو كُلفوا بمهمة استعمارية؟ أم أن الاسلام مبرأ من ذلك وأن المسؤول هم المسلمون؟ أم أن من تلقى عليه التبعة ليس هذا ولا ذاك وإنما الذي سبب هذا الانحطاط هي الأمم الأخرى غير المسلمة والتي كان لها نوع من التعامل والتلاقي مع المسلمين خلال أربعة عشر قرناً؟ ان الجواب على هذه الأسئلة ليس أمراً سهلاً بل هو بحاجة الى بحوث معمقة طويلة إلى حدٍ ما، يقوم بها باحثون محققون.

ولابد في مدخل هذه البحوث — من عرض نماذج لعظمة المسلمين وأخرى لانحطاطهم. وهي تشتمل بالطبع على الأمور التالية:

- ١— أسس العظمة والرفعة في الحضارة الإسلامية.
- ٢— موجبات الحضارة الإسلامية وروافدها.
- ٣— دور الإسلام في دفع المسلمين نحو العلاء.
- ٤— اقتباس التمدن الجديد في اوربا واستمداده من الحضارة الإسلامية.
- ٥— الوضع الفعلي للعالم الإسلامي من زاوية مظاهر الانحطاط والتأخر.
- ٦— مع ان الحضارة الإسلامية قد فئنت، فان الإسلام ما زال طاقة حية فعالة ممتدة، تضارع أقوى القوى الاجتماعية والثورية الجديدة.
- ٧— الأمم الإسلامية حال النهضة.

وبعد هذا المدخل الذي يشكل بنفسه مواد كتاب مستقل، يلزمنا بحث عميق وفلسفي حول «طبيعة الزمان» وهنا يرتبط بفلسفة التاريخ، ويركز على معرفة حقيقة ما يقوله البعض من أن العامل الذي يسبب رقي شعب ما هو بنفسه يسبب انحطاطه. بمعنى أن أيَّ عامل انما يستطيع التأثير في دفع المجتمع نحو التقدم والرقي في



ضمن شرائط وظروف معينة ترتبط بمرحلة خاصة من التاريخ البشري المتطور ومع تغير تلك الشرائط والظروف، وطلوع فجر تاريخي جديد؛ يفقد ذلك العامل قدرته المحركة، بل يعود بنفسه عاملاً على الركود والتراجع والانحطاط.

ولو صحت هذه الفلسفة، وصحَّ أن كل حضارة تلقى مصرعها على يد العامل الذي أولدها، لما احتجنا للبحث عن عنصر اجنبي يكون ظهوره سبباً في الكارثة، ذلك أن نفس العوامل القديمة هي التي تعرقل المسيرة، وترجع الأمة دائماً. وإن العوامل الجديدة هي التي توجد السير الحثيث نحو التقدم، وتخلق حضارة جديدة تخالف — على أي حال — تلك الحضارة القديمة.

ووفق هذه القاعدة — لو صحت — فإن الحضارة الإسلامية مندرجة تحتها، ولا معنى للبحث عن علل انحطاط المسلمين كبحث مستقل منفك عن العلل التي شكلت الحضارة الإسلامية من قبل. ولا معنى أيضاً — وفقاً لهذا القانون — لأن نلقي تبعة الانحطاط على شخص أو جماعة أو أمة... إذ يكون فناء الحضارة الإسلامية — كفناء حضارة أخرى بل أيّة ظاهرة حية أخرى — نتيجة حلول الاجل الطبيعي أو غير الطبيعي الذي هو لابدٌ حاصل لقد ولدت الحضارة الإسلامية، ونمت، وصارت شابة ثم هرمت وبالتالي ماتت. وليس هناك من رجاء في عودتها من جديد إلا كرجاء عودة الأموات إلى الحياة الدنيا، وهو أمر لا يمكن توجيهه من حيث القوانين الطبيعية وإنما يتم بما يشبه المعجزة وخرق العادة الذي هو على أي حال خارج عن طاقة بني الإنسان.

إذن فبعد مقدمة تبحث في مجال عرض آفاق العظمة والانحطاط لدى المسلمين، تصل النوبة لهذا البحث الفلسفي التاريخي، ولا يمكن غض النظر عنه، لأن هناك آراءً وكلمات كثيرة تحتاج إلى سبر وتحليل، لأنها ما زالت مادة أولية خاماً. وما أكثر أولئك المصدّقين بأمثال هذه الآراء!

ويكمل هذا البحث الفلسفي من زاوية ارتباطه بهذه المباحث بالبحث الشامل عن ملامة الإسلام لمقتضيات العصور المختلفة، أو عدم ملاءمته، ولا بد أن يكون هذا البحث — قهراً — ذا جانبين جانب فلسفي، وجانب إسلامي، وينضوي الجانبان معاً تحت عنوان: «الاسلام ومقتضيات الزمان».

وبعد الفراغ من هذا البحث، ورفض القانون آف الذكر في مجال فلسفة التاريخ، وانكار لزوم وحدة عوامل الرقي وعوامل الانحطاط؛ يصل الدور للبحث

عن علل الركود والجمود والانحطاط والتراجع في الامة المسلمة ما هي ؟ وماذا قال الآخرون ؟

وبملاحظة ما قاله الآخرون سواء المسلمون وغيرهم من جانب، والتوجه للموضوعات والمسائل والحوادث التي هي طرف بالطبع لهذا الاحتمال من جانب آخر؛ ينقسم هذا البحث إلى فصول ثلاثة هي :

\* الإسلام.

\* المسلمون.

\* العوامل الأجنبية.

وكل فصل منها يشتمل على مواضيع عديدة. فثلاً في فصل : «الإسلام» قد يتصور البعض ان لقسم من الأفكار والمعتقدات الإسلامية دوراً في انحطاط المسلمين. وقد يتصور البعض ان النظام الاخلاقي الإسلامي ضعيف ومهتاً لحالة التدهور. ويمكن أن يوجد من يتصور أن قوانين الإسلام الاجتماعية هي العلة لحالة الاضمحلال في الأمة.

وقد وقع — بالفعل — بعض الأفكار والمعتقدات الإسلامية وبعض المباني الأخلاقية، وبعض القوانين والمقررات الاجتماعية الإسلامية؛ مورداً لهذا الاتهام. كما أن هناك أقساماً مهمة يجب أن تبحث كلها في فصل : «المسلمون» وفصل : «العوامل الأجنبية».

ومن بين الأفكار والمعتقدات الإسلامية وقعت المسائل التالية موقع التهمة وهي :

١ — الاعتقاد بالقضاء والقدر.

٢ — الاعتقاد بالآخرة وتحقير الحياة الدنيا.

٣ — الشفاعة.

٤ — التقية

٥ — انتظار الفرج.

ويشترك الشيعة والسنة في المسائل الثلاث الأولى، في حين يختص الشيعة — تقريباً — بالمسألتين الأخريين.

فقد يقال أحياناً: إن سر انحطاط المسلمين هو الاعتقاد العميق بالمصير والقضاء والقدر. وقد يقال: إن الاهتمام الكبير الذي يبديه الإسلام بأمر الآخرة

والعالم الأبدى، وتحقير الحياة الدنيا، قد صرف فكر المسلمين عن التمسك بالدين لمسائل الحياة. كما قد يقال ان الاعتقاد بالشفاعة الموجود في كثير من عقائد الإسلامية (الآعند أفراد معدودين وأخيراً عند مجموعة خاصة) -صحيح للمسلمين لا يهتمون بالنسبة للذنوب التي كان سر تحريمها هو تأثيرها السيئ في السعادة -وعدد المسلمون لا يتورعون عن أي رذيلة وجريمة موكلين امورهم للشفاعة.

وما تهم به الشيعة بالخصوص في أفكارها هو التقية وانتظار الفرج؛ فيقال في باب التقية إنها: أولاً تدرب الإنسان على النفاق والتلون. وثانياً تري الإنسان الشيعي جباناً ضعيفاً خائر القوى في قبال الحوادث. كما يقال في باب انتظار الفرج: إن هذه العقيدة سلبت الشيعة كل النوايا الاصلاحية. فنجدهم الشيعة -في حين تعمل الأمم على النهوض- منتظرين خاملين ينتظرون «يبدأ تخرج من عدم الغيب وتصلح الأوضاع».

وقد اهتم عناصر: الزهد، والقناعة، والصبر، والرضا، والتسليم -وهي جزء من الأخلاق الإسلامية- بأن لها دورها في انخطاط المسلمين.

أما بالنسبة للمقررات والقوانين الإسلامية فما يبدو لزوم النظر فيه قبل كل شيء هو موضوع الحكم الإسلامي ومسير الدولة وما يتبعه من أمور. حيث يظن البعض أن الإسلام لم يبين في هذا المجال تعاليم وقوانين خاصة للمسلمين.

كما ان القوانين الجزائية قد عادت -لسنين متتالية- غير معموم بها من قبل الكثير من الأقطار الإسلامية التي اقتبست قوانينها من اقطار أخرى وإن كنت تحس قليلاً أو كثيراً بالنتائج المؤلمة التي ترتبت على هذا العمل. وعلى أي حال فإن القوانين الجزائية الإسلامية تشكل موضوع حلقة من حلقات هذه البحوث.

أما القوانين المدنية الإسلامية فتوجد فيها جوانب هي اليوم محل دراسة تيارات كبرى في العصر الحاضر وذلك من مثل حقوق المرأة، والقوانين الاقتصادية في مجال (الملكية، والارث، وغير ذلك).

والضوابط التي قررها الاسلام في روابط المسلم مع غير المسلم كتبت المقررة في باب نكاح المسلم مع غير المسلم أو ذبيحة غير المسلم أو نجاسة الكافر -وبتعبير آخر- الحقوق والوظائف العالمية في نظر الاسلام: كرس هذه من الموضوعات التي آلت مجموعة من الكتاب فعدها من علل تأخرتها عن مسيرة الحضارة الانسانية.

كانت هذه هي المسائل التي يجب بحثها في فصل: «الاسلام» من تلك البحوث التي يلزم فيها التحقيق الكافي.

ولحسن الحظ فان للاسلام القدرة الفائقة على مثل هذه التحقيقات. ومع توضيح الأمر في هذه المواضع يمكننا أن نقوي الطاقة اليمانية في ذهن الطبقة الشابة المثقفة ومحو الشبهات من الازهان.

وبعد هذا البحث تصل النوبة الى فصل: «المسلمون» وفي هذا الفصل تتوجه انظارنا من الاسلام إلى المسلمين، بمعنى أن الاسلام ليس هو السبب في انحطاط المسلمين وإنما المسلمون هم الذين انحطوا نتيجة لانحرافهم عن التعاليم الاسلامية. فهم المسؤولون عن هذا الانحطاط إذن. وهنا تبدولنا أقسام عديدة. ذلك أنه يجب:

أولاً: تشخيص مركز الانحراف وجوانبه. فما هي الأمور الاسلامية المهجورة، وما هي الأمور غير الاسلامية المعمول بها بين المسلمين؟  
وثانياً: يجب أن نبحث عن المسؤول عن النهاية السيئة للمسلمين؛ هل هم كل المسلمين أم فئة خاصة منهم؟

لقد ظهر الاسلام بين العرب ثم انضمت اليه أمم أخرى كالايرانيين والهنود والأقباط والبربر وغيرهم. ولكل قوم خصائص قومية وعنصرية وتاريخية خاصة. فهل كانت خصائص هذه الأمم ومميزاتها الخاصة التي كانت تلازم طبيعتها، سبباً في تغيير المسيرة الاسلامية الأصلية، بحيث أنه لو كان الاسلام قد انتشر بين أمم أخرى — كالأمم الأوروبية مثلاً — لكان له مصير ومسیر آخر؟ أو انه ليس لكل المسلمين في هذه الجهة تأثير خاص بل إن كل ما ابتلي به الاسلام والمسلمون هو من نتائج طبقتين لهما نفوذهما بين المسلمين وهما (الحكام وعلماء الدين)؟

اما في فصل: «العوامل الخارجية» فهناك حوادث كثيرة يلزم أن تكون مورداً للتوجه والتركيز. فقد كان للاسلام منذ بزوغه أعداء ألداء في الخارج و الداخل. ولم يكن اليهود والنصارى والمجوس والمانيويون الذين كانوا — غالباً — بين المسلمين، عاطلين عن الفعالية والعمل. إذ ربما طعنوا الاسلام من الخلف، وكان للكثير منهم دوره الكبير في تحريف الحقائق الاسلامية وقلها باختلاق الأحاديث ووضعها، أو في إيجاد الفرق وأنماط التفرقة، أو على الأقل في توسيع شقة الخلاف

بين المسلمين.

كما توجد في تاريخ الإسلام حركات ونهضات سياسية أو دينية كثيرة أوجدتها أيدٍ غير إسلامية لأجل إضعاف الإسلام أو محوه.

وقد كان العالم الإسلامي قد تعرض في بعض الأحيان لهجوم عنيف من قبل أعدائه حيث شكلت حملة المغول والحروب الصليبية نموذجين بارزين له. وكان لكل منهما دوره في انحطاط المسلمين.

وأخطر من كل ذلك؛ الاستعمار الغربي في القرون الأخيرة حيث امتص الدماء الإسلامية، واستطاع أن يلقي بكل كبله على المسلمين فيدعهم في حالة يرثى لها.

وبملاحظة ما سبق تكون المواضيع التي يلزم بحثها في هذه المجموعة على الترتيب كما يلي:

- ١- عظمة المسلمين وانحطاطهم.
- ويعتبر هذا البحث مقدمة للبحوث التالية.
- ٢- الإسلام ومتقتضيات الزمان.
- ويشمل مبحثين: المبحث الأول يرتبط بفلسفة التاريخ.
- والمبحث الثاني يرتبط بأسلوب التوافق
- الإسلامي مع العوامل المتغيرة في الزمان.
- ٣- القضاء والقدر.
- وهذه الرسالة تدرس هذا الموضوع.
- ٤- الاعتقاد بالمعاد وأثره في الرقي أو الانحطاط الاجتماعي.
- ٥- الشفاعة.
- ٦- التقية.
- ٧- انتظار الفرج.
- ٨- النظام الأخلاقي الإسلامي.
- ٩- الحكومة في الإسلام.
- ١٠- الاقتصاد الإسلامي.
- ١١- القوانين الجزائية الإسلامية.
- ١٢- حقوق المرأة في الإسلام.

١٣- الحقوق العالمية في الإسلام.

١٤- نقاط الانحراف.

١٥- التحريف في الحديث والوضع فيه.

١٦- الاختلاف بين الشيعة والسنة وأثره في انحطاط المسلمين.

١٧- الاشعرية، والاعتزال.

١٨- الجمود والاجتهاد.

١٩- الفلسفة والتصوف.

٢٠- الحكام المسلمون.

٢١- القيادة الدينية.

٢٢- النشاطات التخريبية للأقليات في العالم الاسلامي.

٢٣- الشعوبية في العالم الإسلامي.

٢٤- الحروب الصليبية.

٢٥- سقوط الأندلس.

٢٦- حملة المغول.

٢٧- الاستعمار.

هذه هي المواضيع التي يجب - في رأيي - أن تبحث تحت ذلك العنوان. ولا أدعي أنني استقصيت الأمور تماماً أو رتبته أحسن ترتيب. إذ من الممكن أن تكون هناك مواضيع أخرى قد خفيت علي ويجب ان تنضم الى هذه المجموعة. ولست أراني قادراً على بحث كل هذه الموضوعات، وعلى فرض قدرتي فإنني لا امتلك الفرصة الكافية لذلك. نعم لدي في مجال بعضها كالأول والثاني بعض النقاط والكتابات وأود أن أوفق لتنظيمها وتقديمها للقراء.

ولوان محققينا وفصلنا وكتابنا تفضلوا فبذلوا عنايتهم لكل من هذه المواضيع التي يملكون فيها المعلومات الكافية؛ فقاموا ببحوث علمية فيها وضموها الى هذه السلسلة، وأطلعوني على ما اختاروه من مواضيع فانهم يمتون على غاية المنة، وضم مني خالص الشكر.

قبل عشرين سنة تقريباً - أيام دراستي في الجامعة العلمية بقم إيران - كان أول ما لفت نظري هو أن الغربيين يجعلون الاعتقاد بالقضاء والقدر إحدى العلل بل العلة الأساس في انحطاط المسلمين.

فقد كنت أطلع الجزء الثاني من كتاب «حياة محمد» لـ دكتور محمد حسين هيكل والذي ترجمه الى الفارسية ابوالقاسم باينده وفي آخر الكتاب خاتمة فيها مبحثان:

المبحث الأول — الحضارة الإسلامية كما يشرحها القرآن.

المبحث الثاني — المستشرقون والحضارة الإسلامية.

وفي المبحث الثاني ينقل كلاماً عن كاتب أمريكي معروف اسمه (واشنطن أرفنج) ألف كتاباً في حياة نبي الاسلام وشرح في خاتمته مبادئ الإسلام وذكر — بعد أن تعرض لذكر الإيمان بالله والملائكة والكتب السماوية والأنبياء ويوم القيامة — أن آخر القواعد وسادستها في صف مبادئ الإسلام هي عقيدة الجبر، وقد كان محمد يستفيد منها في شؤونه العسكرية لأنه بموجب هذه القاعدة تكون كل حادثة تحدث في العالم قد قدرت في علم الله قبل وجود العالم وفي النوح المحفوظ، وقد عُتِن فيها مصير كل شخص وأجله بشكل لا يقبل التغيير، ولا يمكن تقديمه أو تأخيرهِ أبداً.

ولما كان المسلمون يؤمنون تماماً بهذه الامور ويسلمون بها فقد كانوا أثناء الحرب — وبدون وجل وخوف — يلقون بأنفسهم في صفوف العدو. فإن الموت في الحرب — في نظرهم — يعني الشهادة ويوصلهم الى الجنة. ولذا فقد اطمأنوا الى أنهم إن قتلوا أو غلبوا العدو فهم منتصرون على أي حال.

وقد عَدَّ بعض المسلمين مذهب الجبر القائل بأن الإنسان غير مختار في اجتنابه المعاصي وخلصه من الجزاء، فلا إرادة له في هذا المجال، عدوه منافياً للعدل والرحمة الإلهيين، كما وجدت فرق تسعى لتعديل هذا المذهب المحيّر وتوضيحه، وما زالت تجاهد في هذا السبيل، إلا أن عدد اتباعها قليل ولا تعد من أتباع سنة الرسول.

... وهل هناك عقيدة أفضل من هذه العقيدة تستطيع ان تحرك الجنود الجهلة المغرورين نحو ميدان الحرب وتطمئنتهم بأنهم إن بقوا أحياء غنموا، وان قتلوا دخلوا الجنة. وقد جعلت هذه العقيدة الجيش الإسلامي قوياً لا يبالى بالصعاب الى الحد الذي لم يستطع أن يقابله جيش آخر... ولكن هذه العقيدة كانت تحمل — في الوقت نفسه — سمها الزعاف الذي قتل "نفوذ الإسلام"، وقد ظهرت خاصيتها الهدامة منذ أن رفع خلفاء النبي أيديهم عن الحرب والتوسع العالمي،

وأغمدوا سيوفهم فقد أضعف السلام والراحة أعصاب المسلمين. كما أن الاستمتاع بالأمور المادية — وهو الاستمتاع الذي أباحه القرآن وشكل نقطة تمايز بين الإسلام والمسيحية (دين الطهارة والتضحية) — كان له أثره في هذا المجال.

وقد كان المسلمون يعدون الآلام والمصاعب التي تصب عليهم نتيجة للمقدّر، ويرون لزوم تحملها لأنهم يرون أن لا أثر للمسعي والمعرفة الإنسانية، ولم يكن أتباع محمد يعملون بقاعدة «أغن نفسك يعنك الله» بل يعتقدون بخلافها. ولهذا محاصليب الهلال، وإذا كان نفوذ الهلال باقياً الى الآن في أوربا فلأن الدول الكبرى المسيحية تريد ذلك، وبتعبير آخر فإن التنافس بين الدول المسيحية هو سبب بقاء نفوذ الهلال، وربما كان بقاء نفوذه لأجل إعطاء دليل آخر على قاعدة «ما أخذ بالقوة لا يستردّ إلا بالقوة».

ويرد صاحب الكتاب على هذا الامريكي بجواب يتناسب وذوقه وفكره وبشكل لا يخلو من نقاط صائبة وان كان عارياً من النظم الفلسفي وقابلاً للنقض والاشكال.

وسيتضح في هذه الرسالة — التي هي بين أيدي القراء الكرام — خواء وسخف كلام واشنطن أرفنج هذا وغيره من الغربيين. ويعلم :

أولاً — ان هناك فرقاً وبوناً شاسعاً بين القضاء والقدر الإسلامي، والعقيدة الجبرية. وسنعرض بعض النماذج التي توضح أن أولئك الجنود المسلمين الأوائل الذين وصفهم واشنطن أرفنج — متجنياً — بالجهل والغرور كانوا يدركون في ظل تعليمات معلمهم العظيم هذا الفرق الذي عجز عن معرفته أرفنج نفسه.

وثانياً: ان القرآن الكريم أيد حرية الإنسان واختياره بموجب آيات كثيرة، وأن أولئك الذين ناصروا الاختيار ونظروا للجبر كمخالف للعدالة والرحمة الإلهية (أي العدلية: الشيعة والمعتزلة) لم يثوروا ضد تعاليم القرآن — كما يدعي المستشرقون — ولم يكونوا يهدفون لتعديل كلام القرآن بل اقتبسوا آراءهم منه.

وثالثاً: فان هذا الكاتب التقدير! رغم انه — كما يقول هيكل — مسيحي ويرى ان عدم توجه المسيحية لمسائل الحياة جعلها دين (الطهارة والتضحية) وان تأكيد الإسلام على ذلك هو من عيوب الإسلام؛ هذا الكاتب يذكر — بسخرية — العلم الأزلي الإلهي!! ترى هل من الممكن لشخص عارف بالله أن ينكر العلم القديم الأزلي بكل الأشياء؟ وهل من النقص في القرآن أن يرى الله عالماً من



الأزل بكل الأمور والحوادث.

ورابعاً: تأكيد هذا على ان المسلمين لم يعيروا أهمية لقاعدة «أعن نفسك يعنك الله» وهذا يكشف عن ان الكاتب لم يكلف نفسه عناء مراجعة واحدة للقرآن الكريم وإلا لما ادّعى ذلك. إذ ان القرآن الكريم يقول بكل صراحة: «من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد، ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً، ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً، كُلاًّ نَمُدُّهُ هُؤَلاءِ وَهُؤَلاءِ من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً».

(الاسراء/ ١٨-٢٠)

إن اتباع محمد(ص) وفقوا الى تعليم أسمى من تلك القاعدة إذ يقول القرآن: «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم». فبدلاً من (أعن نفسك) الذي قد يلوح منه الهدف الشخصي المنفعي والحرص يقول الإسلام (انصر الله) بما لهذه العبارة من جانب إنساني عام وخدمة للأمة.

أما سر غلبة الصليب على الهلال الذي رآه السيد واشنطن أرفنج قطعياً ودائماً فهو ما سنعرض له من خلال هذه المباحث وفي المحل المناسب.

ولا ينحصر الأمر بأرفنج هذا، إذ اننا عندما نلاحظ الكتابات الاخرى للكتاب الغربيين — حتى أولئك الذين يعلنون موضوعيتهم في هذا المجال — نجد ما يشبه هذه الآراء. فهم جميعاً يرون الإسلام مسلماً جبرياً وان كان البعض منهم لا يرى هذه العقيدة دخيلة في انحطاط المسلمين كما رآها البعض الآخر بل رآها أهم عامل في هذا الانحطاط.

يقول ديورانت بعد استعراض لمضمون آيات في القرآن في مجال العلم والمشيئة الإلهية «وهذا الإيمان بالقضاء والقدر جعل الجبرية من المظاهر الواضحة في التفكير الإسلامي... وبفضل هذه العقيدة لاقى المؤمنون أشد صعاب الحياة بجنان ثابت، ولكنها أيضاً كانت من الأسباب التي عاقت تقدم العرب وعطلت تفكيرهم في القرون المتأخرة»<sup>١</sup>.

أما غوستاف لوبون فيعتقد بأن الاعتقاد بالتقدير والجبر لا تأثير له في انحطاط المسلمين. بل يجب البحث عن هذه العلل في مجالات اخرى.

(١) قصة الحضارة/ ج ١٣/ ص ٥٥.

وقد قررت أول الأمر ذكر كل المواضيع المتعلقة بعظمة المسلمين وانحطاضهم في مقدمة هذه الرسالة، ثم انصرفت عن هذا وصممت على أن أدعها في رسالة مستقلة تعتبر في مقدمة هذه المجموعة من المباحث لأنني رأيت أنه لو كتبت كل المواضيع اللازمة فسوف تخرج عن كونها مقدمة بل وتزيد على أصل الكتاب، أما لو اختصرت فإنها سوف تكون ناقصة ولهذا رجحت الاكتفاء في هذه المقدمة بهذا المقدار الذي هو نموذج للبحث.

أما تفصيل الموضوع فسيصدر — كما أسلفنا — في رسالة مستقلة على أساس أنه أول البحوث والمقدمة لها.

على أننا هنالم نذكر كل ما يتعلق بالقضاء والقدر من مسائل لأن الهدف الأصلي والعمدة هو دراسة تأثير هذه العقيدة وعدم تأثيرها في انحطاط المسلمين وهذا فقد تركنا التعرض لبعض الفروع لعدم ارتباطها بهذا الهدف من جهة ولعدم وجود ضرورة لذكرها من جهة أخرى.

ولهذه المسألة تاريخ بعيد الغور عند المسلمين. فقد طرحت للبحث في صدر الاسلام بين المسلمين، وبحث حولها المفسرون والمتكلمون والفلاسفة والعرفاء وحتى الشعراء والأدباء حتى أن دراسة مسار هذه المسألة بين هذه الطبقات تستلزم كتاباً مستقلاً.

علاوة على هذا فإن هناك آيات وروايات كثيرة تعبر عن عمق المعارف الإسلامية في هذا المجال، وهذه الآيات والروايات هي التي هدت الفلاسفة وزودت الفلسفة الإسلامية بطاقة ومادة لا توازيها الفلسفة اليونانية.

وان لدراسة هذه الآيات والروايات بحثاً ممتعاً مفصلاً ومع التجاوز عن هذا فإن هناك في العلوم الإسلامية مسائل وموضوعات ترتبط بهذا البحث، وليس توضيحها أمراً سهلاً مع ملاحظة الأصول البرهانية من جهة والآثار العقلية من جهة أخرى، ومنها موضوع (ليلة القدر) الذي أشارت إليه بصراحة سورة في القرآن الكريم. وهو مورد اتفاق الشيعة والسنة.

ومنها مسألة (البداء) الذي هو من المسلمات عند الشيعة وله جذر قرآني. وإذا أريد للجبر والاختيار وكيفية الحرية والارادة الإنسانية أن تبحث من الجوانب النفسية والاخلاقية والفلسفية والاجتماعية فستؤلف وحدها كتاباً مستقلاً. والآن فهل تصدقون انه لو طرحت كل هذه المسائل لتحولت هذه الرسالة

إلى كتاب كبير ولم يكن من المناسب لها أن تكون جزءاً من «بحوث عن علل  
انحطاط المسلمين» .

ورغم هذا فإن وقعت هذه الرسالة موقع القبول من لدن المحققين،  
ووجدنا ضرورة لإكمال هذا البحث عملنا على تحقيق ذلك في الطبقات الآتية  
إن شاء الله تعالى.

طهران في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ هجرية  
مرتضى المطهري



## الإحساس المرعب

لا شيء يؤدي روح الإنسان ويعصرها ألماً أكثر من إحساسه بأنه يعيش في ظل قدرة قاهرة قوية مسلطة تسلطاً مطلقاً على كل شيء في وجوده تتحكم فيه بما تشاء.

ذلك ان الحرية — كما يقال — أغلى النعم، والإحساس بالعبودية أمرٌ الآلام، إذ يرى الإنسان نفسه مسحوق الشخصية ممزق الارادة تجاه تلك القوة المستعبدة. فما هو إلا كخروف يجرّ الراعي الذي بيده نومه وطعامه وموته وحياته. وهذا الشعور يولد في أعماقه جراً يتلظى والمأ عارماً... إلا أنه ألم المستسلم لقبضة الأسد الغضوب المتوحش حيث لا يجد أمامه سبيلاً للخلاص من تلك القبضة الجبارة التي تمسك بزمام اموره.

الى هنا ونحن نفترض القوة المسيطرة تتمثل في إنسان جبار أو حيوان مفترس. أما لو افترضناها قوة غيبية هائلة تحكم الإنسان وتتحكم في مصيره من وراء الغيب المبهم، فإن الأمر سيتفاقم قطعاً. إذ تموت هنا لك كل أحلام الخلاص.

هكذا إذن ولد هذا السؤال المحير في ذهن كل انسان امتلك الحد الأدنى من الادراك الإنساني.

ترى هل ان هذه الحوادث الكونية تسير وفق مخطط صارم رسم لها من قبل دون ان يتطرق اليه أي تخلف أو استثناء؟

وهل هناك قوة خفية مطلقة تدعى (القضاء والقدر) تتحكم في كل الحوادث ومنها الإنسان وخصائصه واعماله. أم أن الأمر على العكس من ذلك تماماً، فلا يوجد أي معنى من معاني السيطرة للماضي على الحاضر والمستقبل، فلإنسان حريته التامة في صياغة انحاء سلوكه وتقرير مصيره، أم ان هناك احتمالاً ثالثاً في البين يجمع بين الاعتقاد بالقضاء كقوة مطلقة مسلطة على جميع الكائنات وبلا استثناء، والاعتقاد بحرية الانسان فيما يعمل؟ ولو كان الأمر كذلك فكيف يمكن توضيحه وتوجيهه؟

ومسألة (القضاء والقدر) أو (تقرير المصير) من أشد المسائل الفلسفية غموضاً. وقد طرحت للبحث بين المفكرين الاسلاميين - لعلل خاصة سنذكرها - منذ القرن الهجري الأول. وكان للعقائد المختلفة التي أبدت في هذا المجال دورها في النزاعات والتحزب وحصول الفرق والجماعات في العالم الإسلامي، مما كان لذلك - أي لحصول العقائد المختلفة والفرق المتعددة المبنية على أساسها - آثاره العجيبة خلال القرون الأربعة عشر.

## الجانب العملي العام للمشكلة

ومع أن هذه المسألة ترتبط بعالم ماوراء الطبيعة، والفلسفة الإلهية، إلا أنها تندرج ضمن أهم المسائل العملية الإجتماعية لأمرين هما:  
أ - التأثير البدهي لنوع التفكير الشخصي للباحث في هذه المشكلة على حياته العملية، ونوعية تعامله مع الأحداث.

بدهي ان الذي يعتقد انه وجود مكبل، لا يملك من أمره شيئاً؛ يختلف روحية وسلوكاً عن الآخر الذي يعتقد انه المتحكم في مستقبله ومصيره.

فلمشكلة آثارها العملية والإجتماعية في حين لانرى لكثير من المسائل الفلسفية مثل هذا التأثير في مثل مسائل: (حدوث العالم وقدمه) و (تناهي ابعاد العالم وعدم تناهياها) و (نظام العلة والمعلول وامتناع صدور الكثير من الواحد) و (مسألة عينية الذات والصفات في المبدأ الأول سبحانه وتعالى) وغيرها من المسائل التي ليس لها أثر عملي على سلوك الافراد وشخصيتهم الإجتماعية.

ب — إتساع نطاق الاهتمام بالمسألة في الأذهان بمعنى أنها وإن كانت من المسائل المعقدة والمطلبة حلولاً دقيقة لكنها تعد من المسائل العامة التي تطرح نفسها حتى في أذهان من لا حظّ لهم من التفكير في المسائل الكلية، إذ كل إنسان يتوق طبعاً لأن يشعر بدوره في صياغة مستقبله.

وهل انه محكوم بقدر محتوم لا يمكنه أن يتخلف عنه في مسيره في الحياة فلا اختيار له مطلقاً مثله مثل قشة في عاصفة، أم أن الأمر ليس كذلك وأنه يستطيع أن يعين مسيره في الحياة؟

ولهذين الجانبين يمكن ضم هذه المسألة الى المسائل العملية والاجتماعية...

ولكن الذين بحثوا المسألة قديماً لم يهتموا بهذا الجانب إلا قليلاً وصّبوا اهتمامهم على الجانب الفلسفي والكلامي منها فقط في حين خالفهم الباحثون اليوم فصبّوا اهتمامهم الكبير على الجانب العملي الاجتماعي منها.

وها نحن نلمح بعض المنتقدين للإسلام يعتبرون مسألة القضاء والقدر ورأي الإسلام فيها — كما فهموه — من اكبر عوامل انحطاط المسلمين.

وهنا يمكن ان يثور سؤال على هذا الاساس فيقول:

ان كان الاعتقاد بالقضاء والقدر سبباً للركود والانحطاط الفردي والاجتماعي فلماذا لم يكن واقع المسلمين الأوائل كذلك؟ وألم تكن هذه المسألة مطروحة في التعاليم الاسلامية الاولى وفي أصل العقيدة — كما يدّعي بعض الأوربيين — أم ان شكل اعتقادهم بالقضاء لم يكن يتنافى مع حرية الانسان ومسؤوليته تجاه ما يعمله؟ بمعنى أنهم في نفس الوقت الذي اعتقدوا فيه بالقدر وعموميته اعتقدوا أيضاً بان المصير يمكن تغييره وتبديله وان الانسان قادر على ذلك ولو كان لديهم مثل هذا النمط من التفكير فكيف يمكن توضيحه؟

وإذا قطعنا النظر عن نوع الاجتهاد الذي أعمل في فهم المشكلة قديماً وجب أن نلتفت.

أولاً: إلى منطق القرآن الكريم في هذه المسألة.

ثانياً: الى ما وصلنا من الرسول الأعظم (ص) وأهل البيت (ع).

ثمّ: نحاول التعرف على نوعية الرأي المنطقي الذي ينبغي اختياره.

## الآيات القرآنية

تصرح بعض الآيات الكريمة بالقضاء والقدر ونفوذ المطلق، وأن أية حادثة كونية لا بد أن تكون مسبقة بمشيئة إلهية، وأنها قد رسمت من قبل في كتاب مبين وهي من قبيل:

«ما أصاب من مصيبةٍ في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إنَّ ذلك على الله يسير».

(الحديد: ٢٢)

«وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين»<sup>١</sup>.

(الأنعام: ٥٩)

«يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إنَّ الأمر كله لله يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم».

(آل عمران: ١٥٤)

«وإنَّ من شيءٍ إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم».

(الحجر: ٢١)

«قد جعل الله لكلَّ شيءٍ قدراً».

(الطارق: ٣)

«إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر».

(القمر: ٤٩)

«فيضلُّ الله من يشاء ويهدي من يشاء»

(إبراهيم: ٤)

«قل اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعزِّز من تشاء، وتذلُّ من تشاء، بيدك الخير إنَّك على كلِّ شيءٍ قدير».

(آل عمران: ٢٦)

---

(١) يلاحظ كثيراً تطبيق عبارة (في كتاب مبين) تطبيقاً مغلوطاً على القرآن الكريم في حين أن من المقطوع المسلّم به أن المقصود ليس هو القرآن، وقد لا يوجد مفسر معتبر القول يقول بذلك.



أما الآيات الدالة على كون الإنسان مختاراً في عمله ومؤثراً في مستقبله ومصيره، وله أن يغيره، فهي من قبيل:

«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

(الرعد: ١١)

«وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف».

(النحل: ١١٤)

«وما كان الله ليعظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون».

(العنكبوت: ٤٠)

«وما ربك بظلام للعبيد».

(فصلت: ٤٦)

«إنّا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً».

(الذهر: ٣)

«فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر».

(الكهف: ٢٩)

«ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس».

(الروم: ٤١)

«ومن كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها».

(الشورى: ٢٠)

«من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً \* ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً \* كلا غداً هو لاء وهؤلاء من عطاء ربك، وما كان عطاء ربك محظوراً».

(الاسراء: ١٨-٢٠)

وهناك آيات أخرى يمكن أن تنضم إلى الطائفة الأولى أو الثانية. وقد اعتبرت هاتان الطائفتان متعارضتين في نظر غالب علماء التفسير والكلام فنحن لا نملك إلا أن نؤول احدهما بحيث تتسجم مع مفاد الأخرى فنقبل

النتيجة.

ومنذ منتصف القرن الأول حيث وجد المسلكان الفكريان في هذه المسألة نهضت جماعة تؤيد حرية الانسان واختياره فأولت آيات الطائفة الاولى وعرفت بـ (القدرية) في حين أيدت جماعة اخرى جانب التقدير الغيبي الصارم المتحكم فأولت آيات الطائفة الثانية وعرفت بـ (الجبرية).

ولكن هاتين الجماعتين اندكتا في فرقتين كلاميتين كبيرين هما (الأشاعرة والمعتزلة) وقد تبنت كل فرقة — ضمن ماتبنت من آراء كثيرة — أحد المسلكين، فأيدت الأشاعرة الجبرية، في حين احتضنت المعتزلة (القدرية).

### كلمة «القدرية»

ويجب ان نلفت الأنظار هنا الى أننا استعملنا مصطلح (القدرية) لأولئك المناصرين لحرية الانسان اتباعاً لما هو المعروف في اصطلاح علماء الكلام، ولما هو المراد عند اطلاق هذه الكلمة في الروايات — غالباً —. وإلا فان كلمة (القدرية) قد تطلق ويراد بها — على ألسنة المتكلمين وفي بعض الروايات — الجبريين.

والواقع ان كلاً من أولئك المؤيدين للجبر، القائلين بالتقدير العام، وأولئك المؤيدين للحرية، النافين لدور القدر في الأفعال الانسانية؛ كانوا يتجنبون هذه الكلمة؛ ويصمون الطرف الآخر بها. وسر ذلك أنه روي عن الرسول الأكرم (ص) ما مضمونه «القدرية مجوس هذه الأمة» ولذا فالجبريون يقولون: إن (القدرية) هم منكرو التقدير الإلهي في حين يردّد مخالفوهم قائلين: إن (القدرية) هم أولئك الذين يردون كل شيء حتى اعمال الانسان للقضاء والقدر.

وربما كان السبب في شيوع اطلاق كلمة (القدرية) على منكري التقدير

هو:

أولاً — رواج وشيوع المذهب الأشعري بحيث صيّر المعتزلة أقلية تجاه الأكثرية الأشعرية.

ثانياً — تشبيه القدرية بالمجوس. والمعروف عن المجوس أنهم يحدّدون التقدير الإلهي بما يسمونه (الخير) اما الشرف فخرج عن التقدير الإلهي، وأن فاعله هو مبدأ شيطاني أسموه (أهرمين).

## التعارض المدعى

قلنا أن أكثر المفسرين والمتكلمين يرى الآيات متعارضة في هذا الموضوع فيلجأون الى تأويل بعضها لتنسجم مع البعض الآخر.

وهنا يجب ان ننتبه إلى ان التعارض على نوعين:

الاول: ان ينفي كلاماً كلياً آخر صراحةً وبالمطابقة مثل «توفي الرسول (ص) في شهر صفر» «لم يتوفَّ الرسول (ص) في شهر صفر» فان الثانية نفت الأولى صراحة.

الثاني: ان لا تنفي الجملة الثانية الاولى صراحة ولكن لازم التصديق بالجملة الثانية بطلان الاولى كما في المثال التالي:

«توفي الرسول (ص) في شهر صفر» «توفي الرسول (ص) في شهر ربيع الأول».

فهل التعارض المدعى بين الطائفتين من الروايات في القدر من النوع الأول أم من النوع الثاني؟

لاريب في ان التنافي المدعى ليس من النوع الأول (التنافي الصريح) فلم نقل مثلاً: «لا شيء مقدر» «كل شيء مقدر».

«كل شيء سبق في علم الله» «لا شيء سبق في علم الله».

«الإنسان مختار في عمله» «الإنسان غير مختار في عمله» «كل شيء

مرتبط بالمشيئة الإلهية» «ليس كل شيء مرتبطاً بالمشيئة الإلهية».

لكن المتكلمين حسبوا أن لازم كون كل شيء مقدرًا بتقدير إلهي أن

الإنسان مجبور في سلوكه فيستحيل الجمع بين الحرية والتقدير المسبق، فما قدر يجب

أن يتحقق بلا اختيار وإلا فإن علم الله يتحول إلى جهل. والعكس بالعكس فان

لازم كون الإنسان مؤثراً في سعادته وشقائه أن لا يكون هناك تقدير سابق.

وهكذا وجد ركائماً من التأويلات في كتب المتكلمين والمفسرين

وللاطلاع يمكن مراجعة تفسير الرأزي والكشاف.

وبموجب ما سبق فلو وجدت نظرية ثالثة ترفع هذا التعارض المدعى بين

العلم الإلهي المسبق والشيئة المطلقة، وحرية الإنسان واختياره؛ فإننا لاحتاج إلى

أي تأويل أو تفسير. وسيأتي ان الواقع يؤكد على هذا الخط الثالث، ويكشف عن

أن هذا التعارض نشأ عن الفهم الخاطئ لا غير.

ولنا الحق في ان نقول: إنه لا معنى لوجود التعارض في الكتاب المبين حتى نضطر إلى حمل بعض الآيات على خلاف ظاهرها وتأويلها، بل لنا أن نقول: إننا لا نجد في القرآن الكريم آية واحدة تحتاج الى التأويل، وحتى أشد الآيات تشابهاً فإنها لا تحتاج الى التأويل.. وهذا موضوع يحتاج الى تفصيل في القول لا مجال له هنا، مما يثبت لنا أن هذا الجانب هو أروع وجه إعجازي في القرآن الكريم.

## الآثار السيئة لفكرة الجبر

لا شك في ان (الجبرية) على النحو الذي قال به الأشاعرة — بحيث لا يملك الإنسان معها أي اختيار — لها آثارها السيئة الكثيرة: اذ تشل روح الإنسان وإرادته عن أي تأثير. وهي الفكرة التي شدت من أزر الأقوياء الظالمين في نفس الوقت الذي قيدت أيدي الضعفاء والمظلومين.

فذلك الإنسان الذي تولى منصباً مهماً أو جمع ثروة كبرى بطرق غير مشروعة يتحدث عن المواهب الإلهية التي اختصه الله بها وغمره بنعمته بعد أن حرم الضعفاء منها وغمرهم في بحر من الآلام والعذاب.

وذلك الذي حرم من مثل هذه المواهب لا يسمح لنفسه أن يعترض، وإلا كان ذلك اعتراضاً على (النصيب والقسمة) و (التقدير الإلهي) وهو أمر يتطلب الصبر والرضا والشكر، لا الاعتراض.

فالظالم ترفع عنه مسؤوليته جزاء أعماله بحجة القضاء والقدر، وباعتبار أنه — أي الظالم — يد الله، ويد الله لا تقبل أي طعن فيما تعمل.

وبنفس هذا الدليل يتحمل المظلوم كل ألوان الظلم لأنه يرى أن كل ما يرد عليه إنما هو — وبصورة مباشرة — من الله. فهو آيس من نتيجة أية مقاومة، وهل يمكن مقاومة القضاء والقدر؟ أم هل يمكن التلصص من قبضة الغيب القوية؟ هذا مع أن ذلك يتنافى والمستوى الأخلاقي للمسلم، إذ هو خلاف صفة الرضا والتسليم.

ثم إن الذي يعتقد بالجبر لا يرى أي ترابط سببي بين الأشياء وبالأخص بين الإنسان وأعماله وشخصيته الروحية والخلقية من جهة ومستقبله السعيد أو الشقي من جهة أخرى، ولذا فهو لا يفكر بتقوية شخصيته، واصلاح سلوكه الخلقي،

وتقييم أعماله البتة بل نراه يعزو كل شيء إلى القدس، وينتظر المصير المرسوم بمرة استسلامية.

## المنافع السياسية

ان التاريخ يثبت لنا ان بني أمية حولوا قضية (القضاء والقدس) إلى مستمسك متين، بعد أن أيّدوه بكل قوة وقارعوا ونكلوا بمؤيدي الحرية الإنسانية على أساس أنها عقيدة تخالف عقائد الاسلام حتى عرف بين الناس أن: «الجبهر والتشبيه أمويان، والعدل والتوحيد علويان» فإن أقدم من طرح للبحث مسألة اختيار الإنسان في العهد الأموي ودافع عن عقيدة الحرية رجل عراقي اسمه «معبد الجهنسي» وآخر شامي عرف بـ «غيلان الدمشقي»... وقد عرف هذان بالاستقامة والصدق والايمان، أما معبد فقد خرج مع ابن الأشعث وقتل بيد الحجاج، وأما غيلان فانه بعد ان وصلت أقواله إلى مسامع هشام بن عبد الملك أمر بقطع يديه ورجليه ثم صلب.

في كتاب «تاريخ علم الكلام» ذكر شبلي نعمان<sup>١</sup> أنه وان كانت الظروف والعوامل كلها مساعدة على اختلاف العقائد، فان بدءها كان سياسياً وعلى أساس من مقتضيات المصلحة الداخلية للدولة. إذ لما كانت الدولة الاموية دولة الحديد والنفار فان من الطبيعي أن تسري روح الثورة في النفوس. ولكن ما ان ينطلق لسان بالشكوى حتى تعزوا الحكومة الأمر إلى القدر وتسكت به بأن ما يحدث مقدر مرضي من الله، فلا يمكن أن ينبس ببنت شفة في قبال ذلك «آمتنا بالقدر خيره وشره» وقد سأل معبد الجهنسي — وكان تابعياً صدوقاً — استاذة الحسن البصري عن مدى صحة ما يعنيه الامويون من مسألة القضاء والقدر فأجابته «هؤلاء أعداء الله يفترون».

أما العباسيون فانهم على الرغم من مخالفتهم لسياسة الامويين ودفاع بعض خلفائهم كالمأمون والمعتصم عن المعتزلة الذين يعتقدون — فيما يعتقدون — بالحرية الإنسانية؛ إلا أنهم منذ عهد المتوكل فصاعداً قلبوا ظهر المجن وراحوا يحمون مسألة (الجبهر) ومنذ ذلك الحين صار المذهب الأشعري هو المذهب السائد العام في العالم

---

(١) الجزء الاول ص ١٤.

الإسلامي .

وكان لرواج المذهب الأشعري وسيطرته على العالم الإسلامي آثار كثيرة، فحتى الفرق الأخرى مثل الشيعة التي كانت بشكل أساسي ترفض فكرة الأشاعرة لم تسلم من تلك الآثار، ولهذا وعلى الرغم من مخالفة الشيعة للأشاعرة ومع أنهم لا يتفقون مع المعتزلة بشكل كامل فإننا نجد أن فكرة الجبر قد نفذت في الآداب الشيعية العربية والفارسية، فتحدثت هذه الآداب عن تحكم القدر في الإنسان أكثر مما تحدثت به عن الحرية الإنسانية. هذا مع أن تصريحات قادة الشيعة أئمة أهل البيت تؤكد على أن القضاء والقدر العام لا ينافي الحرية الإنسانية.

والسر الذي جعل كلمة (القضاء والقدر) وأمثالها مرعبة هو صيرورتها مرادفة للجبر وعدم الحرية، والتسلط غير المنطقي لقوة خفية على الإنسان وأعماله، وذلك نتيجة لشيوع المذهب الأشعري في العالم الإسلامي وسيطرته على الأدب الإسلامي العام.

## النقد الأوروبي المسيحي للإسلام

وكان الانحراف في تصور المسألة قد منح المسيحيين الأوروبيين حجة في جعل الاعتقاد بالقضاء والقدر علة العلل في انحطاط المسلمين، وفي التعريض بالإسلام كدين يؤمن بالجبرية ويسلب الإنسان أي نوع من أنواع الحرية. وقد كان المرحوم السيد جمال الدين الأسدآبادي قدنبه لهذا النقد عندما كان في أوربا فراح يرد عليه في مقالاته.

وفي إحدى مقالاته ذكر مقدمة بين فيها أنه لو سرت روح منحرفة وطبع سيء في مجتمع ما فإن العقيدة الصحيحة المعطاة لهذا المجتمع سوف تصطبغ بنفس الروحية السائدة فتزيدهم شقاءً وضلالة، وتتبدل إلى طاقة تجرهم إلى الأعمال السيئة. ثم قال ما مضمونه أن العقيدة بالقضاء والقدر، هي إحدى تلك العقائد الخقة التي وقعت مورداً لاشتباه الجاهلين وجهلهم. وقد تصور الأفرنج الغافلون خطأ أن الاعتقاد بالقدر متى ما سرى في أي أمة فإنها ستفقد الهمة والقوة والشجاعة والفضائل الأخرى، وأن الصفات السيئة للمسلمين كلها نتيجة الاعتقاد بالقضاء والقدر.

إن المسلمين اليوم مساكين فقراء، وهم أضعف من الأمم الأفرنجية

عسكرياً وسياسياً، ويروج فيهم ويعمهم فساد الأخلاق والكذب والمكر والحقد والعداوة والتفرقة والجهل بأحوال العالم، وانعدام الخبرة بالخير والشر، والقناعة بعيش الكفاف، وهم لا يملكون أي دوافع للرقى ومقاومة العدو ولذا فإن الجيوش الأجنبية السفاكة تهاجمهم من كل الجهات... والمساكين يشكرون الله على كل ما يحدث ويستعدون لكل ذلة، ويلجأون الى زاوية من زوايا البيت ويسلمون كنوز ثروتهم واستقلالهم للعدو والأجنبي. ومن ثم يستطرد المرحوم الأسدآبادي فيرى ان الغربيين الذين نسبوا كل هذه المفساد المذكورة للمسلمين يعتقدون أن كل المساوئ والشرور وليدة الاعتقاد بالقضاء والقدر، ويؤكدون أن المسلمين اذا مابقوا على هذه العقيدة فإن حسابهم سيصنف وسيسيرون نحو الزوال، واخيراً يؤكد أن الافرنج لم يفرقوا بين الاعتقاد بالقضاء والقدر والاعتقاد بمذهب الجبر القائل بأن الانسان مجبورٌ مطلقاً في كل أعماله وأفعاله.<sup>١</sup>

## العقدة الفكرية

ومما ينبغي ألاّ يخاطر في الأذهان أن مسألة (القضاء والقدر) و (الجبر والاختيار) لا تطرح إلاّ على أساس اجتماعي لاغير، إذ انها قبل كل شيء مشكلة علمية ومجهول فلسفي يخاطر لكل مفكر على أي حال ويتطلب منه الحل.

## الفلسفة المادية والقدر

كما أنه لا ينبغي أن يتصور ان هذه المسألة تشكل معضلةً أمام الإلهيين فقط في حين لا يتعب الماديون أنفسهم فيها، بل إن الماديين أيضاً تطرح أمامهم هذه المشكلة مع قليل فرق. ذلك انه طبق نظام العلة والمعلول المسلّم تكون كل ظاهرة وحادثه؛ وليدة علةٍ أو عللٍ أخرى، ومن جهةٍ أخرى فان وجود المعلول مع فرض وجود علته ضروري قطعي، كما أن عدم وجود العلة يؤدي إلى امتناع المعلول. ولما كان الماديون يقبلون مبدأ العلية العامة والضرورة بالشكل الآنف ويجعلونه من أركان فلسفتهم فان السؤال ينطرح أمامهم حول تبعية أفعال البشر وأعمالهم لهذا

---

(١) مقتبس من مذكرات السيد صدر واثقي عن السيد جمال الدين نقلاً عن مقالة له في القضاء والقدر (مكتبة سبهاالار - طهران - الرقم ٤٥٣٥).

القانون وتعذر استثنائها منه. فأعمال البشر مشمولة بقوانين مسلمة قطعية وجبرية ومع هذا فهل يمكن تصور الحرية والاختيار؟ ولهذا نجد أن مسألة الجبر والاختيار تطرح أمام كل المدارس الفلسفية القديمة والجديدة إلهية كانت أم مادية.

وقد قلنا ان هناك فرقاً بين هذه المشكلة عند الإلهيين وبينها عند الماديين، ولكن هذا الفرق لا يؤثر في جوهر المسألة، ان للاعتقاد بالقضاء والقدر الإلهي امتيازات وخصائص يفقدها الاعتقاد المادي بالقضاء والقدر والجبر الطبيعي.

## التنزيه والتوحيد

وقد وجدت هذه المشكلة بين الفلاسفة الإلهيين والمتكلمين عندما لاحظوا قانون العلة والمعلول وانتهاء الحوادث والممكنات إلى الذات الواجبة الوجود، وانه من المستحيل ان تلبس أي حادثة ثوب الوجود دون استنادها لارادة الله، وبعبارة أخرى: إنهم توجهوا إلى التوحيد في الأفعال وانه لا يمكن أن يكون هناك شريك في ملك الوجود لله تعالى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تنبهوا إلى أمر يدركه حتى العوام من الناس وهو أن المساوي والفحشاء والذنوب لا يمكن نسبتها لله، لذا تحيروا بين التنزيه والتوحيد. فتصور البعض في ظل (التنزيه) أن إرادة الله ومشيبته لا تتعلق بأفعال العباد وأعمالهم المتصفة أحياناً بالسوء والفحشاء، في حين تصور البعض الآخر في ظل (التوحيد) وأنه «لا مؤثر في الوجود إلا الله» ان كل شيء يستند إلى ارادة الله.

وقد نقل ان غيلان الدمشقي المؤيد لعقيدة الاختيار وقف على رأس ربيعة الرأي العالم القدري المعروف وقال: «أنت الذي يزعم ان الله يجب أن يُعصى!». فأجابه ربيعة الرأي فوراً:

أنت الذي يزعم أن الله يُعصى قهراً!

وكان أبو اسحق الاسفراييني المؤيد لعقيدة القضاء والقدر جالساً يوماً في مجلس الصاحب بن عباد اذ دخل القاضي عبد الجار المعتزلي وهو بخلاف ابي اسحق منكر لعمومية القضاء والقدر، وما ان وقعت عيننا القاضي على ابي اسحق حتى قال «سبحان من تنزه عن الفحشاء» كناية عن نسبة الخصم كل شيء لله ولازمه اتصافه بالأعمال الفاحشة فأجابه أبو اسحق في التو: «سبحان من



لا يجري في ملكه الا ما يشاء» كناية عن ان الخصم قال بوجود شريك في الوجود لله وتصور أنه من الممكن أن يقع في الوجود شيء لا يريده الله. وقد مرّ أن هذه المسألة كانت مشكلة ومجهولاً علمياً قبل أن تثيرها دوافع سياسية واجتماعية وتتدخل فيها.

فلم يكن مقبولاً لدى البعض أن يكون كل شيء حتى السيئات منتسباً إلى الله فكانوا ينزهون الله عن تلك السيئات في حين كان الأقربون إلى التوحيد الذين يرون العالم قائماً بالذات الإلهية، وأن كل موجود يستمد المدد منه تعالى، كان هؤلاء يرفضون أن يكون هناك موجود مستقل في فعله، وأن يريد الله شيئاً ثم يريد ذلك الموجود شيئاً بخلافه ثم يتحقق ما اراده ذلك المخلوق خلافاً لما اراده الله... ومن هنا نشأ الاختلاف.

ولكن الملاحظ أن كل واحد من الفريقين كان يعمل على تأييد مدّعاه بأسلوب الإيراد على عقيدة الطرف الآخر دون ملاحظة الاشكالات الواردة على عقيدته. وهذا ما يتوضح بمراجعة الكتب الكلامية. وقد رأينا الحوارين الذين جريابين غيلان وربيعه الرأي، وكذلك بين القاضي عبدالجبار وأبي اسحق كنموذجين لهذا الشكل من الاستدلال.

والحقيقة: ان عقيدتي (القضاء والقدر) و(الاختيار) كليهما—وبالشكل الذي تطرحانه— مما يرد عليه الاشكال ولا يمكن الدفاع عنه. ولو أن كلا من هذين الفريقين أدرك أن رأيه يشتمل على جزء من الحقيقة لارتفع النزاع وعرف انه لا يلزم من الاعتقاد بالقضاء والقدر والتوحيد الالفاي الجبر وسلب الحرية من الانسان تماماً، كما انه لا يلزم من الاختيار والحرية الانسانية نفي القضاء والقدر.

## القضاء والقدر

القضاء هو الحكم والقطع والفصل. وسمي القاضي بذلك لأنه يفصل بين المتحاكمين. وقد استعمل القرآن الكريم هذه اللفظة ناسباً إياها الى الله تارة والى الانسان أخرى، في مجال الفصل اللفظي كأن يوجب كلام مافصلاً بين أمرين وفي مجال الفصل التكويني العملي. والقدر هو المقدار والتعين. وهذه الكلمة استعملت—أيضاً— في القرآن

الكريم كثيراً بهذا المعنى.

والحوادث الكونية من زاوية كونها تحت علم الله ومشيئته الحتمية تندرج تحت القضاء الإلهي، ومن زاوية كونها محددة بمقدار معين من حيث الموقع الزماني والمكاني تندرج في التقدير الإلهي.

وللحكما والمتكلمين في هذا المجال اصطلاحات وبيانات خاصة. ولأنها متعلقة بمسألة علم الباري تعالى ومراتب هذا العلم وهي بدورها مرتبطة بمسائل كثيرة منها التحقيق في العوالم الكلية للوجود؛ فسوف لن نبحثها في هذا الكتاب. يقول الحاج السبزواري في منظومته المعروفة:

إذ يكشف الأشياء مرآة له      فذا مراتب يكون علمه

عناية وقلم لوح وقضا      وقدر سجل كون يرتضى

أما ما يمكن البحث عنه هنا فهو ان الحوادث الكونية عموماً لا بدّ وأن تنطوي تحت أحد ثلاثة فروض:

أ- أنها لا ترتبط بالماضي المتقدم عليها تقدماً زمانياً أو غير زماني فلا يرتبط وجودها بسوابقه ولا ترتبط خصوصياتها بذلك أيضاً.

ومع هذا الفرض لا معنى للقضاء والقدر بعد انكار الترابط بين وجودها أو خصوصياتها الزمانية والمكانية وبين الماضي والتعيين المسبق. وعلى هذه النظرة يجب أنكار مبدأ العلية وقبول الصدفة كمفسر لوجود الأشياء.

في حين ان مبدأ (العلية العامة) والترابط الضروري القطعي بين الحوادث، وان كل حادثة تستمد حتميتها وقطعيتها وقدرها وخصوصياتها الوجودية من أمر أو أمور أخرى مقدمة عليها، أمرٌ مسلم لا يقبل الرد. إن مبدأ العلية، والضرورة العلية والمعلولية ومبدأ السنخية بين العلة والمعلول كل ذلك من العلوم البشرية المتعارفة بلا ريب<sup>١</sup>.

ب- أن يقال بأن كل حادثة لها علة متقدمة عليها مع انكار نظام الأسباب والمسببات القائم بين الحوادث والقول بأنها كلها معلولة مباشرة لعلّة واحدة هي الله (تعالى) فليس في العالم إلا علة وفاعل واحد وهو الذات الإلهية، ومنها تصدر كل الموجودات مباشرة، وإن إرادته تتعلق بكل حادثة بشكل مستقل

---

(١) يراجع الجزء الثالث من كتاب (اصول الفلسفة والمذهب الواقعي).

عن إرادته الأخرى؛ كأن نفرض الأمر هكذا: القضاء يعني العلم والإرادة الإلهية بوجود أي موجود، وهو مستقل عن أي علم وقضاء آخر.

وهنا يجب أن نسلم أن ليس هناك فاعل إلا الله فقد تعلق علم الله في الأزل بأن تقع الحادثة الفلانية في الوقت الفلاني، ولا بدّ من أن تقع تلك الحادثة، مع عدم تدخل أي شيء في وجودها، وأفعال الإنسان وأعماله من هذا القبيل، فإن الذي يوجد هذه الأفعال والأعمال مباشرة وبلا واسطة هو القضاء والقدر الإلهي أي العلم والإرادة الإلهيين. أما الإنسان نفسه وطاقته وقوته فليس لها دخل في الأمر مطلقاً، وإن كان لطاقته وقوته دورٌ ظاهري وتمثيل خيالي لا أكثر. وهذا هو بعينه مفهوم الجبر والمصير المحتم، وهذا هو الاعتقاد الذي لوحلّ في مجتمع أوفرد فإنه يحطم الحياة ويجر إلى الفناء.

وهذه الفكرة —بالإضافة لمفاسدها العملية والاجتماعية— مردودة منطقياً، فلا تردد من زاوية البراهين العقلية والفلسفية — كما هو مذكور في محله — في بطلان هذه الفكرة.. وإن الترابط العلي والمعلولي بين الحوادث مما لا يقبل الإنكار، وليست العلوم الطبيعية والمشاهدات الحسية والتجريبية وحدها هي الدليل على نظام الأسباب والمسببات، بل إن العلم الإلهي أقام أثقن البراهين على هذا الأمر. علاوة على أن القرآن الكريم قد أيّد نظام الأسباب والمسببات كذلك.

ج— القول بأن مبدأ العلية العامة ونظام الأسباب والمسببات حاكم على العالم وجميع الحوادث والوقائع فيه، فكل حادث فيه يكتسب ضرورة وجوده وشكله وخصوصياته الزمانية والمكانية وسائر الخصوصيات الوجودية من علله المتقدمة عليه، وإن هناك رابطة قوية لا تنفصم بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبين كل موجود وعلله المتقدمة عليه.

وعلى هذا الأساس فإن مصير كل موجود بيد موجود آخر هو علته التي أوجبت وجوده وأعطته الحتمية والضرورة، ومنحته خصوصياته الوجودية، وإن تلك العلة بدورها معلولة لعلّة أخرى، وهكذا.

وعليه: فإن لازم قبول مبدأ العلية العامة قبول أن كل حادثة تستمد حتمية وجودها وخصوصياتها وشكلها ومقدارها وكيفيةها من علتها... ولا يختلف الأمر هنا بين ما لو كنا إلهيين مسلّكاً، نؤمن بأن أصل كل الإيجابيات (القضاءات) وأصل كل التعينات (أنواع المقدر) هي علة العلل وبين ما لو كنا لا نعتقد بذلك

ولا نعرف مثل هذه العلة الاولى.

ولهذا فن الزاوية العملية والاجتماعية لا فرق في هذه المسألة بين الإلهي والمادي، ذلك لأن الاعتقاد بالقضاء والقدر يستمد مبرراته من الاعتقاد بمبدأ العلية العام ونظام الاسباب والمسببات سواء كان من يعتقدون بهذين المبدأين من الإلهيين أو من الماديين.

نعم، الفرق بينهما أن القضاء والقدر—في نظر المادي—أمر عيني خارجي صرف، في حين أن القضاء في نظر الإلهي عيني وعلمي، بمعنى أن المادي يرى أن مصير أيّ موجود يعين لدى علله الماضية دون أن تعلم هذه العلل بما لديها من دور وخاصة، في حين يرى الإلهي أن سلسلة العلل الطولية (أي العلل التي هي فوق الزمان) تعلم بعملها وخواصها. ومن هنا فإن هذه العلل تسمى في المدرسة الإلهية بأسماء (الكتاب) (اللوحي) (القلم) وأمثال ذلك، مع أنه ليس هناك شيء في المدرسة المادية يستحق هذه الأسماء.

## الجبر

من مجموع ماتقدم توفرنّا على أن الاعتقاد بالقدر لا يعني الجبرية، بل إنما يستلزم ذلك لولم نُعط الإنسان أي دور في صنع السلوك، مسلمين إياه للقدر فقط. والحال أنه من أشدّ الممتنعات أن نقول إن الله تعالى يعلم كل شيء بلا واسطة بل إنه تعالى يوجب وجود كل الأشياء عن طريق عللها وأسبابها الخاصة.

إن القضاء والقدر لا يعنينا إلا ابتداء نظام السببية العامة على أساس العلم والإرادة الإلهيين، ومن لوازم قبول مبدأ العلية وضرورة حصول المعلول عند حصول علته والسببية بينهما أن نقول إن مصير أيّ موجود مرتبط بالعلل السابقة والمرتبطة به سواء وجد مبدأ إلهي أم لم يوجد، أي سواء أكان نظام السببية نظاماً مستقلاً وقائماً بذاته، أم كان قائماً بغيره ومستنداً للمشئّة الإلهية. ذلك أن كون النظام السببي مستقلاً وقائماً بذاته أو غير مستقل لا تأثير له على مسألة المصير والحرية الإنسانية.

ومن هذا المعنى نقول إن غاية الجهل تكمن في القول بأن العقيدة الجبرية ناشئة من الاعتقاد بالقضاء والقدر الإلهيين، ولذا فيجب أن تُنقَد هذه العقيدة لترتّب تلك النتيجة عليها.

فإننا لو قصدنا من هذا الاعتقاد إنكار التلاحم بين الأسباب والمسببات

ومنها الطاقات الانسانية والإرادة والاختيار فثل هذا القضاء والقدر خرافة يستحيل وجودها بالأدلة القاطعة التي تقيمها الفلسفة الإلهية بحيث لا مجال لأي شك أو تردد.

وإن قصدنا منها الارتباط الحتمي للعلل بالمعلولات؛ فهي حقيقة مسلمة ولا تختص بالإلهيين، بل يقول بها كل مذهب يؤمن بمبدأ العامة وإن كان التفاوت يكمن في أن الإلهيين يصعدون بسلسلة العلل إلى حيث لا أبعاد زمانية ولا مكانية حيث تنتهي إلى علة العلل الواجبة الوجود أي الحقيقة القائمة بذاتها والتي تنتهي إليها كل أنواع القضاء (الضرورة) والقدر (التعيني) ولكن ليس لهذا التفاوت أي أثر في إثبات الجبر أو نفيه.

## الحرية والاختيار

وهنا ينطرح هذا السؤال :

إذا جعلنا القضاء والقدر الإلهي مرتبطاً — مباشرة وبلا واسطة علل وأسباب — بالحوادث فأى معنى للحرية؟ وكيف نوفق بين الايمان بنظام العلية العامة والايمان بحرية الإنسان؟ وهل نحن ملزمون لو أردنا التسليم بالحرية أن نفصل تماماً بين الأفعال الانسانية وأية علة خارجية وهذا يعني قبول الفرض الأول فقط؟

وعند الجواب نقول :

إن هذا التساؤل هو الذي دفع الكثيرين من قدامى المفكرين ومحدثهم للُّجوء إلى القول بـ (الإرادة الحرة) حسب تعبيرهم والتي لا تتصل بأية علة. ومعنى ذلك أنهم قبلوا مبدأ الصدفة ولو في اطار الارادة الانسانية، ولكننا أثبتنا في هوامش الجزء الثالث من كتاب (أصول الفلسفة) أن مبدأ العلية أمرٌ لا يمكن إنكاره أو تخصيصه، ولو قطعنا الروابط بين العمل الإنساني، والعلل المتقدمة عليه لوجب علينا أن نقبل أنه لا اختيار له.

إن الإنسان خلق مختاراً حراً، بمعنى أنه أعطى فكراً وإرادة. فليس الإنسان في أعماله كالحجر تدرجه فيتدحرج ويسقط متأثراً بمجاذبية الأرض دون أن تكون له أية ارادة، أو كالنبات ليس له إلا طريق واحد فيمجرد توافر شروط معينة ينمو بالشكل المعتاد، أو كالحيوان الذي يؤدي أعماله بتأثير غريزي. كلاً. إن

الإنسان يجد نفسه دائماً على مفترق طرق ليختار منها أيها شاء بملء حرته، ووفق مشيئته ونوعية تفكيره، وليس مجبوراً على سلوك أحدها لاغير، وإنما الذي يعين أحد الطرق هو أسلوب فكره واختياره.

وهنا تبرز مقومات الشخصية والصفات الأخلاقية والروحية، والمسبقات التربوية والوراثية، والمقاييس العقلية والنظرات البعيدة للإنسان، فيعلم إلى أي حد يرتبط المستقبل السعيد أو الشقي بتلك العوامل وبالتالي بالطريق الذي يختاره بنفسه.

إن الفرق بين الانسان والنار المحرقة، والماء المغرق، والنبات النامي بل وحتى الحيوان الماشي هو عنصر الاختيار... إذ كل هذه لا تنتخب طريقها في حين ينتخب الانسان طريقه بحرية. فما أن يواجه سبلاً متعددة فإن ضرورة سلوك أحدها لا تستمد إلا من إرادته الشخصية.

## الحتمي وغير الحتمي

جاء في الروايات الدينية والإشارات القرآنية حديث عن القضاء والقدر الحتمي والقضاء والقدر غير الحتمي وهي تعبر عن نوعين من القضاء والقدر: نوع قابل للتغير، وآخر محتم ضروري لا يقبل أيّ تغيير.

وهنا يبرز لنا سؤال حول معنى القضاء والقدر غير الحتمي. فإذا نظرنا إلى حادثة خاصة بعين الاعتبار قلنا ان العلم الأزلي إما أن يكون قد تعلق بها أو لم يتعلق، فإن لم يتعلق بها فليس هناك قضاء ولاقدر، وإن تعلق بها كان من الضروري لها أن تقع، وإلا لزم عدم مطابقة علم الله للواقع، وللزم تخلف المراءد عن الأرادة الإلهية، وهو مستلزم لنقصان ذات الحق — سبحانه وتعالى —

وبعبارة أدق وأشمل يقال: إن القضاء والقدر في الواقع عبارة عن انبعاث كل العلل والأسباب من إرادة الله ومشيئته وعلمه، وهو علة العلل وعليه فالقضاء — اصطلاحاً — هو العلم بالنظام الأحسن والذي هو منشئ وموجد ذلك النظام.

والكل في نظامه الكياني ينشأ من نظامه الرباني

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان قانون العلية العامة — كما نعلم — يوجب الحتمية والضرورة حيث أن لازم قانون العلية أن يكون وقوع الحادثة عند تحقق شرائطها المخصوصة الزمانية والمكانية قطعياً وحتمياً ولا يقبل التخلف. تماماً

كما أن عدم وقوعها عند عدم تحقق تلك الشروط أيضاً حتمي ولا يقبل التخلف.  
وتدين العلوم في كونها قطعية لهذا المبدأ. وإن قدرة التنبؤ العلمي هي  
بمقدار علمه بالعلل والأسباب. ولما كان القضاء والقدر هو إيجاب الحوادث  
وتقديرها عن طريق العلل والمعلولات، وفي نظام الأسباب والمسببات فالقضاء  
والقدرهما عين الحتمية والضرورة.

وعلى هذا فكيف يمكن تقسيم القضاء والقدر إلى حتمي وغير حتمي، أو  
إلى قابل للتغير وغير قابل له؟

وهنا يبدو لنا السير في طريق مسدود فإما أن لانقول إلا بنوع واحد من  
القضاء والقدر كالاشاعة ولا يقبل هذا النوع التغير والتبدل، ولا يختلف مصير  
الإنسان عمّا رسم له، ونكون بالتالي قد سلبنا الإنسان أيّ قدرة على تغيير مصيره  
وأيّ حرية وإرادة، وإما أن نكون — كالمعتزلة — منكرين للقضاء والقدر وتأثيرهما  
في الحوادث الكونية وعلى الأقل في الأفعال والأعمال الإنسانية. ويجب أن نلاحظ  
الآن أنه هل يوجد سبيل للخلاص من هذا التردد أم لا؟

وهنا علينا أن نلفت النظر إلى نقطة مهمة هي أنه كما أن نظرية الاشاعة  
القائمة على أساس عدم قابلية القضاء للتبدل تسلّزم نفي القدرة والاختيار من  
الإنسان وعدم سلطته على مستقبله، فإن نظرية المعتزلة أيضاً ليست علاجاً ناجعاً  
لذلك، إذ بالإضافة للاشكالات القوية التي يوردها العلم الإلهي عليها من زاوية  
تنافياها مع التوحيد، نجدها لا تنفع في إرجاع القدرة والاختيار للإنسان، فحتى لو لم  
نقبل القضاء والقدر بالمفهوم الإلهي، فإننا سوف نقف حائرين أمام المفهوم المادي  
لها أي التحكم القطعي الذي لا يتخلف لمبدأ العلية العامة، وحكومة النواميس  
الناشئة منه — كما يعبر الجبريون —.

وهل يمكننا إنكار تأثير قانون العلية في مجرى الحوادث أو على الأقل في  
أفعال الإنسان؟!

وقد فعل المعتزلة وأتباعهم ذلك فأنكروا مبدأ الضرورة العلية والمعلولية  
— في الفاعل المختار على الأقل —. وقد تبني بعض المفكرين الاوربيين المحدثين  
نفس أفكار المعتزلة في هذه المسألة وتحذثوا عن «الارادة الحرة» أي الإرادة المتحررة  
من قانون العلية.. حتى انهم ادعوا أن قانون العلية إنما يصدق في العالم المادي  
المتشكّل من الذرات أما في دنيا الروح وفي العالم الداخلي للذرات نفسها فإنه غير

صادق.

ونحن لانستطيع هنا أن نجر البحث إلى قانون العلية وإنما نخيل القارئ الكريم على هوامش الجزء الثالث من كتاب «أصول الفلسفة، والمذهب الواقعي» ونكتفي هنا بالقول بأن سبب تردد هؤلاء العلماء المحدثين في عموم قانون العلية هو أنهم ظنوا أن قانون العلية هو قانون تجريبي، ولذا فعندما عجزت التجارب العلمية البشرية عن كشف روابط العلية ووجود معلول معين على أثر علة معينة، تصور هؤلاء أن هذا المورد خارج عن مبدأ العلية.

والحقيقة هي: أن فرض نشوء كل القواعد والقوانين العلمية عند الانسان وتماثل تصوراتها الذهنية من الاحساس والتجربة من أكبر الاشتباهات التي ابتليت بها المبادئ الفلسفية الغربية وسرت منها إلى المقلدين الشرقيين.

وعلى أي حال فإن إنكاره العلية العامة أمر غير ممكن ومع قبوله يبقى الإشكال في معنى القضاء غير المحتم سواء قلنا بالتصور الإلهي للقضاء والقدر الإلهي أو لم نقل.

وخلاصة الاشكال أن كل حادثة — ومن الحوادث أفعال الانسان — تصبح حتمية (مقضية) إذا توفرت عللها وأسبابها، وأنها تكتسب حدودها ومشتقاتها من ناحية هذه العلل والأسباب (القدر). فالعلة مساوية للحتمية واستحالة التخلف، فلا يمكن التغير والتبديل.

ومن هنا فإن كل من اعترفوا بمبدأ العلية العامة — ومنهم الماديون — مبتلون بالإشكال والسؤال لأنهم قبلوا الضرورة العلية والمعلولية (الديترماتيزم) من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنهم يجعلون المصير الانساني قابلاً للتغير، ويعطون الانسان دور المسلط على مصيره.

وعليه فإن نظرية المعتزلة المبنية على نفي القضاء والقدر بالمفهوم الإلهي أي نفي شمول الإرادة الالهية وإحاطتها بكل الحوادث الكونية ونفي أن يكون العلم الإلهي مبدأ للنظام العام، هذه النظرية لا تنفع علاجاً للمشكلة المستعصية.

## توهم المستحيل

إذا كان المقصود من التغير والتبديل في القضاء والقدر غير الحتميين من الجانب الإلهي هو أن العلم والارادة الإلهية توجب شيئاً ثم يقوم عامل آخر مستقل



لم ينشأ من القضاء والقدر. بايجاده بالشكل المخالف للمشئة والارادة والعلم الإلهي، أو يقوم ذلك العامل المستقل الخارجى بتبديل العلم والمشئة الإلهية فإن هذا محال.

وكذلك من زاوية العلية العامة إذا كان المقصود أن العلية العامة توجب شيئاً ثم يوجد عامل في قبال هذه العلية يمنعها من التأثير فهذا محال أيضاً. ذلك أن كل العوامل في الوجود تنشأ من علم الله وإرادته، وأن كل عامل يبدو في العالم ما هو إلا مظهر لعلم الله وإرادته، وآلة لتنفيذ قضائه وقدره. وكذلك فإن كل عامل نأخذه بعين الاعتبار هو محكوم بقانون العلية ومظهر من مظاهره. ولا معنى لتصوير قيام عامل ليس مظهراً لتجلي الارادة الإلهية وآلة لتنفيذ قضائها وقدرها، أو تصور عامل خارج عن قانون العلية ومقابل في التأثير له.

فالتغير والتبديل في المصير بمعنى قيام عامل في قبال القضاء والقدر أو في قانون العلية؛ أمر محال.

### الحقيقة الممكنة

أما تغير المصير بمعنى أن يكون سبب التغير هو بنفسه من مظاهر القضاء والقدر وحلقة من حلقات العلية، أي تغير المصير بموجب المصير وتبديل القضاء والقدر بحكم القضاء والقدر، فرغم أنه أمر يبدو غريباً ومشكلاً إلا أنه حقيقة واقعة.

والأعجب منه ما لوركنزا النظر على القضاء والقدر من الوجهة الإلهية. لأن تغير القضاء والقدر من هذه الوجهة يلبس لبوس التغير في العالم العلوي والألواح والكتب الملكوتية والعلم الإلهي! وهل يمكن التغير في العلم الإلهي؟! ويصل العجب أقصاه عندما نتصور الحوادث الدانية وخصوصاً الإرادة والأفعال الانسانية مسببة لتغيرات، ومحو وإثبات في العالم العلوي وبعض الألواح التقديرية والكتب الملكوتية.

أليس النظام السفلي والعيني ناشئاً من النظام العلوي والعلمي ومنبعثاً منه؟ أليس العالم السفلي دانيّاً والعالم العلوي عاليّاً؟ أليس عالم الناسوت محكوماً لعالم الملكوت؟ وهل من الممكن أحياناً في قبال ذلك أن يترك النظام السفلي

—أو على الأقل قسمٌ منه أي العالم الانساني— آثاره في النظام العلوي والعلمي  
ويسبب تغيرات معينة فيه، ولو كانت هذه التغيرات نفسها بموجب القضاء  
والقدر؟

وهنا تتابع الأسئلة العجيبة وتبرز على ساحة الفكر... فهل ان علم الله  
يقبل التغير؟! أو يقبل حكم الله النقص؟! وهل يمكن للداني أن يؤثر في العالي؟!  
والجواب على كل هذه الأسئلة هو بالإيجاب: نعم؛ ان علم الله قابل  
للتغير بمعنى أن الله علماً يقبل التغير، وأن حكم الله قابلٌ للنقص بمعنى أن الله  
أحكاماً قابلة للنقص، وأن الداني يمكنه أن يؤثر في العالي، وأن النظام السفلي  
وخصوصاً الإرادة والعمل الإنساني بل الإرادة الانسانية لاغير؛ يمكنها أن تهز العالم  
العلوي وتسبب تغيرات فيه، ويمثل هذا أسمى سلطة للانسان على مصيره.

أنا أعترف بأن ذلك أمر يبعث على العجب، ولكنه حقيقة، وهذه المسألة  
الرائعة السامية مسألة (البداء) التي تحدث عنها القرآن الكريم لأول مرة في تاريخ  
المعرفة الإنسانية فقال: «يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب».

فليس لها نظير في كل التصورات والمبادئ العلمية الإنسانية ولا نجد من بين  
الفرق الإسلامية سوى علماء من الشيعة الاثني عشرية وعلى أساس الاهتداء بهدي  
كلمات أهل البيت (ع)، من استطاع الوصول الى هذه الحقيقة، فحازوا بذلك هذا  
الشرف والفخر.

ونحن هنا لانستطيع الدخول في هذا البحث الفلسفي السامي بشكل  
مفصل وتوضيح الموضوع كما هو، وإنما نكتفي بالإشارة اليه مؤكدين أن للبداء  
أساساً قرآنياً، وأنه من أدق الحقائق الفلسفية، كما أنه لم يتوصل الى عمق الموضوع  
من بين فلاسفة الشيعة سوى بعض من المتدبرين في القرآن وآثار القادة  
(النبي (ص) وأهل البيت (ع)) وخصوصاً ما جاء في كلمات امير المؤمنين علي (ع).  
ومن الطبيعي أنه يجب أن لا نفتنح بالتصور العامي الذي يفترضه بعض  
الحقوقي من عند أنفسهم ويسمونه (البداء) ومن ثم يقومون بالاعتراض على ما  
تصوروه وانتقاده.

وعلى أي حال فانه لا يمكننا في هذه الرسالة المختصرة الدخول في هذا  
البحث السامي كما أسفلنا، بل نكتفي ببحث مسألة انقسام القضاء والقدر،  
وقابلية تغير المصير من زاوية الواقع العيني ومبدأ العلية العامة، والنظر في إمكان أن

يكون القضاء والقدر على نوعين: نوع محتم وآخر يقبل التغيير.  
وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن توضيحه؟  
إن الموجودات على قسمين:

الف: مافيه إمكان نوع خاص من الوجود فقط كالمجردات العلوية.  
باء- ما يمكن فيه أكثر من نوع من الوجود وهي الماديات، أي الموجودات  
التي توجد من مادة معينة وتشكل ارضية لموجودات أخرى. وهذا مثل جميع مانحس  
ونلمس..

فالمادة الطبيعية تقبل الصور المختلفة، وفيها استعداد للتكامل، فتؤثر فيها  
بعض العوامل طاقةً وقوة، بينما تؤثر فيها العوامل الأخرى نقصاناً وكمالاً، فهي  
مستعدة لمواجهة مختلف العوامل، كما ويكون تأثرها بأحد العوامل غير تأثرها  
بالآخر. فالبذرة لو صادفت المحيط الملائم، ولم تصبها آفة من آفات النبات؛ لمت  
وبلغت كماها، ولكنها عند فقدانها أحد العوامل الملائمة، أو إصابتها بآفة لن  
تستطيع النمو، وهكذا فللمادة الطبيعية آلاف الشروط وهي تتشكل بأشكال مختلفة  
وفقاً لاختلاف هذه الشروط.

وهكذا نعرف أن الأمر في المجردات العلوية مختلف تماماً عنه في  
الماديات. ففي الأولى يكون القضاء والقدر حتميين بمعنى أن مصيرها بيد علتها  
الوحيدة التي لا يمكن أن تبدل. أما في الماديات التي تقبل التغييرات والألوان،  
وتنطوي تحت قانون الحركة فالقضاء والقدر غير حتميين بمعنى أن نوع القضاء  
لايعين مصيرها، بل مصير أي معلول تابع لنوعية العلة ولأنها تتعامل مع علل  
مختلفة، كان لها مصائر مختلفة فيمكن لأية علة أن تحل محل الأخرى. وهكذا  
فلا يمكن أن نصف القدر في الماديات بالاحتمية بهذا المعنى بل كلما كانت  
الاحتمالات أكثر كانت أنواع المصير أكثر عدداً.

فلعلة خاصة يمرض شخص فيوجد الألم، وبعلة الدواء تنتفي تلك العلة  
فيتغير المصير، ولو أعطى طبيبان نسختين أحدهما مضرة والاخرى نافعة، ففي  
انتظار المريض حالتان مختلفتان وبيده اختيار أحدهما، وهذا الاختيار مرتبط أيضاً  
بسلسلة من العلل بشكل لايسلب الانسان اختياره. بمعنى أنه رغم حصول انتخاب  
إحدى النسختين يكون بالتالي إمكان عدم انتخابها. وما يقال من الإمكان  
الاستعدادي لانتخاب النسخة الاخرى موجود محفوظ.

وعليه— فهناك أنواع متعددة من القضاء والقدر، وكل منها يمكن أن يحل محل الآخر، وحلول أحدها محل الآخر هو بحكم القضاء والقدر أيضاً. وعلى هذا فلو أن مريضاً شرب دواءً ونجا فذلك بموجب القضاء والقدر، وإن لم يشرب الدواء وبقي متألماً أو شرب دواءً مضرًا فأت ذلك أيضاً من القضاء والقدر، ولو أنه ابتعد عن بيئة المرض وبقي مصوناً منه فذلك أيضاً بحكم القضاء والقدر. وبالتالي فكل ما يفعله ويتلى به هونوع من القضاء والقدر ولا يمكنه أن يكون خارجاً عن حوزة القضاء والقدر.

وقد ذكر هذا المعنى بوضوح في شعر للحكيم المولوي الشاعر الايراني المعروف حيث يقول:

إنَّ ما يعنيه «قد جف القلم»	يبعث الهمّة في كل الأمم
قلم القدرة قدماً أنجزا	إن للفاعل نتاجاً وجزا
فإذا هذمت وافاك الخواء	وإذا اصلحت وافاك العلاء
وإذا الكف تجتت قُطعت	وإذا الخمرة حلت أسكرت
وسياقي عقب الظلم الدمار	وعقيب العدل مجدّ وازدهار
هل ترى العقل الخبير المستقيم	يعزل الله عن الحكم القديم
قائلاً أن قدمضى حكم القضاء	فدع الشكوى ودع هذا البكاء
لا، فإيعنيه «قد جف القضاء»	ليس يوم العدل والظلم سواء

## وسر الأمر

إن القضاء ليس عاملاً مؤثراً الى جانب العوامل الاخرى، بل هو المبدأ والمنشأ لكل العوامل الكونية، وكلها مظاهر له ومندرجة تحت مبدأ العلية العامة، وإذا استحال أن يكون الى جنب العوامل المؤثرة استحال أن يمنع من تأثير أي منها، وكيف يتصور ذلك مع أنه هو منبع نفس العامل الذي يريد هو أن يمنع من تأثيره. فالجبر محال بالمعنى الذي ينتهي الى إجبار الانسان بالقضاء والقدر، فان اعطاء القضاء والقدر هذا التأثير— مع انه مبدأ العوامل في الوجود وليس عاملاً في عرض سائر العوامل — أمر ممتنع. نعم يمكن أن تعطى مظاهر القضاء والقدر هذا التأثير كأن يقوم إنسان بإجبار إنسان آخر على عمل ما ولكن هذا ليس هو الجبر المصطلح، وانما نبحت عن الجبر بمعنى التأثير المباشر للقضاء والقدر على إرادة

الانسان بشكل عامل سلبى يمنع من تأثيرها أوعامل إيجابى يُكرهها ويُلزمها .  
وبعبارة اخرى: فإن سر الأمر في إمكان تبديل المصير يكمن في أن القضاء والقدر  
يوجب وجود كل موجود عن طريق علله الخاصة به وامتناع وجوده من غيرها . هذا  
من جهة ومن جهة اخرى فإنّ العلل والأسباب الطبيعية مختلفة، وإنّ مواد العالم  
مستعدة في آن واحد للتأثر بعلة مختلفة .

أما لو تصورنا القضاء والقدر كما تصوره الأشاعرة، بمعنى أن تصور مبدأ  
العلية العامة والحركة السببية والمسببية كظواهر لاحقيقة له، أو كما تصوره (أنصاف  
الأشاعرة) فأعطوا القضاء والقدر في موارد خاصة استثنائية إمكان التدخل المباشر  
في مجرى الأمور؛ فإن المسألة تتخذ لها شكلاً آخر، إلا أن مثل هذا القضاء والقدر  
ليس موجوداً ولا يمكنه أن يوجد كذلك .

## ميزة الانسان

إن الاعمال والأفعال الانسانية من تلك الحوادث التي ليس لها قضاء و  
قدر حتمي، لأنها ترتبط بآلاف العلل والأسباب، ومنها أنواع الإرادات  
والاختيارات التي تحصل للانسان. وإن كل الامكانيات المتوفرة في مجال  
الجمادات والنباتات والأفعال الغريزية للحيوان موجودة في أفعال الانسان، إذ  
توجد في نمو شجرة ماء، أو حصول عمل غريزي لحيوان ما آلاف من الشرائط  
الطبيعية الممكن لها أن تحصل، وهذه الشرائط كلها موجودة في أفعال الانسان  
وأعماله بالإضافة إلى كون الانسان قدمنح عقلاً وشعوراً وإرادة أخلاقية وقوة  
اختيار.

فان الانسان قادرٌ على ترك عمل ما على الرغم من أنه يوافق غريزته  
الطبيعية والحيوانية وعدم وجود أي رادع أو مانع خارجي إلا أنه يتركه بعد تفكير  
وموازنة للمصلحة في الأمر. كما أنه قادر على القيام بعمل يعلم انه مخالف لطبيعته  
تماماً وعدم وجود أي عامل يجبره عليه وذلك لأنه فكّر ورأى المصلحة في ذلك .

إن الانسان كالحوان يقع تحت تأثير المؤثرات النفسية والرغبات الداخلية  
ولكنه ليس مكتوف اليدين أمامها مسخراً لها، وإنما له حرية في قبالها بمعنى أنه لو  
توفرت كل العوامل الضرورية لقيام حيوان بعمل مافسوف يتحرك إلزاماً تجاهه في  
حين لتوفرت تلك العوامل الضرورية للانسان لحكم جبالها بالعقل والإرادة وكان

له أن يفعل أو يترك .

فإن حصول هذا العمل مشروط بموافقة العقل كسلطة تشريعية عليا والإرادة كقوة تنفيذية... ومن هنا يعلم أن الانسان مؤثر في مصيره كعامل مختار، بمعنى أنه بعد أن تتوفر كل الشرائط الطبيعية المؤثرة يبقى له اختياره وحرية في الفعل أو الترك .

وليس معنى حرية الانسان أن يكون متحرراً من قانون العلية إذ لا يرتبط هذا بالاختيار—بالإضافة الى استحالة الخلاص من قانون العلية في حد ذاته—بل إن مثل هذه الحرية هي عين الجبر، فما الفرق بين أن يكون الانسان مجبوراً من قبل عامل خاص يجبره على ما يخالف طبعه وميله أو أن يكون العمل نفسه متحرراً من قانون العلية ومن أي ارتباط بعلة ومن جملة ذلك ارتباطه بالانسان نفسه، فيقع وحده وبدون أي تأثير. إننا اذ قلنا بحرية الانسان قصدنا أن العمل ناشئ منه، وبإرادة ورضاً كاملين منه، وبتشخيص من قواه الإدراكية، وأن ليس هناك أي عامل يجبره على القيام بما لا يرضى به ولا يرغب فيه لا القضاء والقدر ولا أي عامل آخر.

**والخلاصة:** هي أن تمام العلل والأسباب مظاهر للقضاء والقدر الإلهي فكلما تكثرت العلل والأسباب المختلفة والوقائع المتباينة الممكن وقوعها بالنسبة لحادثة ما، تكثرت أنواع القضاء والقدر المختلفة بالنسبة لها أيضاً، فما وقع من الأحوال هو بالقضاء والقدر الالهي ومالم يقع هو بالقضاء والقدر الإلهي أيضاً.

## نظرة الى عصر صدر الاسلام

سئل (ص) عن الأحراز المتداولة لأجل الشفاء (وأضاف الغزالي أن السؤال كان عن الحرز والدواء) وهل تستطيع أن توقف مسير القدر؟ فأجاب (ص) (إنها من قدر الله).

ومما ينقل عن الإمام أمير المؤمنين (ع) أنه كان مرة تحت حائط مايل فقام وانتقل الى حائط آخر فقيل له:

يا أمير المؤمنين أتفر من قضاء الله؟ فقال (ع): «أفر من قضاء الله الى قدر الله عز وجل» فهو إذن يفر من نوع من القضاء الى نوع آخر منه. فسقوط الجدار الآيل إلى السقوط قضاء إلهي باعتبار أنه من الطبيعي أن ينهدم على رأس الانسان

عند تحقق شروطه. ولكنه إن جرّ نفسه عنه فسوف يبقى مصوناً من "الأذى وهذا قضاء إلهي أيضاً. على أنه يمكن أن تصيبه وهو في حالته الثانية حالة ناتجة من عوامل أخرى وهي بدورها من القضاء والقدر.

يقول الشاعر الحكيم المولوي:

وترك الوهم يعلمنا بان الـ حفرّ من القضاء الى القضاء  
وماضد القضاء يصح سعي لأنّ السعي من سنن القضاء  
والدارس لحياة المسلمين الأوائل يلاحظ بوضوح أنهم فهموا القضاء  
والقدر بشكل لا يتنافى مع تحكم الانسان بمصيره، وأن نفس التغيرات الحاصلة  
فيه إنما هي في إطار القضاء والقدر. فلم يكونوا جبريين مطلقاً بل كانوا يطلبون  
العلی بجهادهم وجهودهم، يدعون الله أن يرزقهم أفضل (قضاء) باعتبار أن  
المحتملات كثيرة في أيّ مورد متصور، فهم يطلبون أفضلها، والملاحظ أنهم يطلبون  
أفضل (قضاء) ولا يطلبون أفضل (مقتضى ومقدر). وهذا المضمون نجده في كثير  
من الأدعية الإسلامية، ويمكن أن يكون الأعجب من هذا أن نجد هذه المضامين  
حتى عند بعض المسلمين العاديين في صدر الاسلام.

فقد جاء في الجزء الثاني من (الكامل) لابن الأثير صفحة ٣١٣ نقلاً عن  
تاريخ الطبري ذكرٌ لرسالة سعد بن أبي وقاص التي بعث بها الى عمر يقول فيها:  
«وأمر الله بعد ماضٍ، وقضاؤه مسلّمٌ الى ما قدر لنا وعلينا فنسأل الله خير القضاء  
وخير القدر في عافية».

وجاء في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة الخطبة ١٣٢ ان: عمر بن  
الخطاب في أحد أسفاره الى الشام وقبل أن يدخلها اطلع على انتشار الطاعون  
فشاور من كانوا معه فنعوه جميعاً غير أبي عبيدة بن الجراح الذي كان قائداً  
للمسلمين في الشام فقد قال لعمر: يا أمير المؤمنين أتفر من قدر الله؟ فأجابه عمر:  
نعم أفر من قدر الله بقدر الله الى قدر الله.

وهناك ادّعى شخص أنه سمع من رسول الله (ص) أنه أمر من كانوا  
خارج البلد المصاب بالطاعون بعدم الدخول فيه، ومن كانوا في داخل البلد بعدم  
الخروج منه وكان ذلك قاطعاً لتردد عمر فانصرف عن دخول البلد.

فالذي يظهر من خلال اخبار الفريقين الشيعة والسنة أن النبي (ص)  
طرح مسألة القضاء والقدر لأصحابه، وكذلك تحدث عنها أمير المؤمنين عليه السلام

مراراً... وما يبعث على الإعجاب ان هذا التعليم الرائع قد أعطي للمسلمين بكل مهارة ودقة تبعدانه عن الجبر تماماً، وانه لم يدفعهم مطلقاً نحو الجبر، وبالنتيجة لم يجعلهم يتصورون أنفسهم فاقدى الإرادة والاختيار. وهذا المعنى يثبت عملهم في صدر الاسلام وأقوالهم المنقولة هنا وهناك .

وعندما جاء المتكلمون بعد ذلك وأرادوا تحليل هذا الموضوع والاستدلال عليه لم يستطيعوا أن يفرقوا بين القضاء والقدر (الجبر)... وانا لنشاهد حتى اليوم حيث انقضت قرون أربعة عشر تقريباً من ذلك العصر أن قليلاً من الأفراد في الشرق والغرب هم الذين استطاعوا التفريق بين الاعتقادين.

والمنع الأصيل للرأي الحق هو القرآن الكريم حيث يعبر عن أنواع القدر كما في الآية المباركة. (هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده) (الانعام: ٢) والقرآن الكريم في الوقت الذي يتحدث فيه عن اللوح المحفوظ والكتاب الأزلي والتقدير المسبق ويقول: «ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين» ويقول: «ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها». نجده يقول: «كل يوم هو في شأن» (الرحمن: ٢٩).

وقد سئل رسول الله (ص) نحن في أمرٍ قد فرغ منه أم في أمرٍ مستأنف؟ فقال (ص) في أمرٍ فرغ منه وفي أمرٍ مستأنف<sup>١</sup>.

## الطبيعة التي لا تقبل التغيير

قلنا انه جاء الحديث عن نوعي القضاء والقدر على لسان القادة سواء في الدعاء أو غيره: وقد أوضحنا أن المجردات العلوية لها قضاء وقدر حتمي خلافاً للموجودات الطبيعية، ويجب أن نضيف هنا أنه توجد في الطبيعة أيضاً أمور حتمية أي قضاء وقدر محتم لا يقبل التغيير فان كل موجود في الطبيعة مسبوق بالعدم، ولا بد أن يكون معلولاً لموجود آخر وهذا قضاء حتمي، ثم أنه لا بد لكل موجود طبيعي أن يتخذ سبيله للفناء والزوال ما لم يتبدل الى موجود غير مادي وهذا أيضاً قضاء وقدر حتمي. وإن الموجودات الطبيعية تصل الى مرحلة لا يمكنها فيها أن تغير مسارها فيما أن تنعدم أو تطوي نفس المسار، ومعنى ذلك أنها تحت تقدير حتمي. فثلاً الحيوان

---

(١) شرح اصول الكافي / للملا صدرا الشيرازي / ذيل الحديث ٣٩٤.



المنوي للرجل عندما يتصل ببويضة المرأة ويكون الخلية الملقحة (الزايكوت) يعين طينة وخميرة معينة لمستقبل الطفل مما يوجد في الطفل بعد ذلك صفات موروثية خاصة تؤثر لاريب في مصيره ومستقبله. ومن الواضح ان الحيوان المنوي للرجل لوكان قد خصب ببويضة امرأة اخرى لتشكلت طينة وخميرة اخرى. وبعد تشكيل الطينة لايمكن تبديلها الى طينة اخرى ومعنى ذلك ان القضاء والقدر في هذه المرحلة محتم، وكذلك فإن كثيراً من الكيفيات التالية للرحم قطعية وحتمية. ومن هنا نجد الرحم قد جعل في بعض الروايات لوحاً من ألواح القدر.

## النظم الثابتة

كما أن القوانين والنظم الحاكمة في هذا العالم أيضاً لا تقبل التغير والتبديل. فإن الموجودات الطبيعية متغيرة متبدلة ولكن النظم الطبيعية ثابتة لا تتغير.

والموجودات الطبيعية متغيرة متكاملة وتتخذ لها مسارات مختلفة فتارة تصل الى حد الكمال، واخرى تتوقف، وتارة تسرع واخرى تبطىء حيث تغير مصيرها العوامل المختلفة، ولكن النظم الطبيعية ليست متغيرة ولا متكاملة بل هي ثابتة على منوال واحد. يقول القرآن الكريم متحدثاً عن النظم الثابتة ومعبراً عنها بتعبير «سنة الله»: «سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً» (الاحزاب: ٦٣).

فثلاً إن كون العقابة للمتقين، وإن الأرض لعباد الله الصالحين في النهاية سنة إلهية لا تتغير:

«ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون» (الانبياء: ١٠٥) «إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين» (الاعراف: ١٢).

ومن السنن الحتمية انه مالم يغير الناس أنفسهم وأوضاعهم واحوالهم فإن الله لن يغير أوضاعهم العامة (إن الله لا يغير ما بقوم حت يغيروا ما بأنفسهم) (الرعد: ١١).

وكذلك منها أيضاً، كون المسطين على اناس مناسبين لوضع روحيتهم وأخلاقهم واستعداداتهم «وكذلك نوّلي بعض الظالمين بعضاً» (الانعام: ١٢٩)؛

ومنها أيضاً ان المترفين لوجودوا في شعبٍ ومارسوا البطر والفسق والفجور والاباحية فإنهم سيجرون المجتمع الى الاضمحلال:

«واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمرناها تدميراً» (الإسراء: ١٦).

وكذلك فان قانون فوز المؤمنين المجهزين اللاتقين للجهاد في ميدان تنازع البقاء بخلافة الأرض قانون قطعي لا يتغير:

«وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ويمكّنهم لهم دينهم الذي ارتضى لهم» (النور: ٥٥).

ومنها ايضاً قانون ان عاقبة الظلم الفناء «وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعداً» (الكهف: ٥٩) وقد جاء عن النبي (ص) قوله: «الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم».

## آراء أخرى

وطبقاً لما أوضحناه فان انقسام القضاء والقدر الى الحتمي وغير الحتمي ناشئ عن الوضع الخاص للموجودات، فان الوجود الذي يحمل امكانات عديدة وعللاً مختلفة يمكنها أن تؤثر فيه فتجره كل علة الى مسار خاص، هذا الوجود له مقدرات عديدة فمقدار ارتباطه بالعلل المتباينة له مقدرات مختلفة. ومن هنا فإن قضاء مثل هذا الوجود وقدره ليس حتمياً. أما الوجود الذي لا يحمل إلا إمكاناً واحداً ولا يمكنه إلا أن يسلك طريقاً واحداً وليس له ارتباط إلا بعلّة واحدة فليس له إلا مصير حتمي واحد لا يقبل التغيير. وبعبارة أخرى فإن الحتمية وعدمها ناشتان عن الناحية القابلة لا الناحية الفاعلة أي القابلية الواحدة والقابليات المتعددة.

ومن هنا فإن المجردات العلوية — التي تفقد الإمكان الاستعدادي وكذلك الموجودات الطبيعية في بعض الحالات التي لا تمتلك إلا استعداداً لمستقبل واحد — مصيرها حتمي، أما تلك المجموعة من الظواهر الطبيعة التي لها أكثر من استعداد فإن مصيرها غير محتم.

كان هذا خلاصة لتوضيح القضاء والقدر الحتمي وغير الحتمي كما أن هذه المسألة فسرت بتفسيرات مختلفة أخرى:

تارة بمقياس الانسان حيث قال البعض ان الوقائع التي لا يكون تغييرها وتبديلها بيد الإنسان يكون تقديرها حتمياً. أما تلك التي تكون تحت اختيار الانسان فإن تقديرها غير حتمي فثلاً لا يستطيع الإنسان (في الوقت الحاضر على الأقل) أن يغير من الأوضاع الجوى من حيث الحر والبرد والثلج والمطر والرياح، أوفي الأوضاع الأرضية من حيث الزلازل والعواصف والسيول، فإنها تحدث سواء أراد الانسان أم لم يرد، وهي أمور حتمية والمقدرات الإلهية في مثل هذه الأمور حتمية، ولكن تغيير الأوضاع الاجتماعية وإصلاح الأمور بموازين العدالة والرفاه الاجتماعي العام والسعادة الشاملة، مقدور للانسان وتحت إرادته، ويمكنه أن يغيرها فهي غير حتمية، والمقدرات الإلهية فيها غير حتمية.

وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه لاداعي لجعل قدرة البشر وإمكاناتهم ملاكاً للحتمية وعدمها في المقدرات، ثم ان منطق الأخبار والآثار الدينية لا يتطابق وهذا التفسير.

وتارة أخرى بمقياس تحقق الظروف اللازمة وعدمه بمعنى أن بعض الموجودات لها إمكانات متعددة وارتباط بعلة مختلفة، وبمقدار ارتباطها بالعلة المتباعدة تكون لها مقدرات. والحقيقة أن مصيرها بيد علة لها. فكل علة بيدها مصير معين للموجود، ومن الواضح أنه يتباً لبعض العلة من بين المجموع أن تقع، وبعضها لا يتباً لها ذلك. وواضح أن وقوع ذلك البعض إنما هو لوقوع علة وشرائطه، بينما تكون علة عدم وقوع البعض الآخر هو أن علة وشرائطه لم تقع، وهكذا العلة والشرائط في المرحلة الثالثة والرابعة وغيرها.

والمقدرات الحتمية تعني المقدرات التي هي في قبضة العلة والشرائط التي توجد. أما المقدرات غير الحتمية فهي المقدرات التي هي في قبضة العلة التي لم يتباً لها مجال الوقوع.

فلنفرض أن شخصاً معيناً له استعداد جسمي لأن يبقى مئة وخمسين عاماً لوراعى الشرائط الصحية، أما لو لم يراعها فإنه يقل عمره إلى النصف، فإن المقدّر له هو العيش مئة وخمسين عاماً إن راعى الشرائط الصحية، وخمسة وسبعين عاماً إن لم يراعها، فإذا لم يراع هذا الشخص تلك التعاليم ومات في سن الخامسة والسبعين قلنا إنه كان له عمران مقدران وكل منهما مشروط إلا أن شرط أحدهما تحقق دون الثاني. فذلك التقدير الذي وقع شرطه ولبس لبوس الواقع هو قضاء

وقدر حتمي ، أما ذلك الذي لم يقع فهو قضاء وقدر غير محتم.

وعند التمثيل يقال ان ذينك التقديرين مثل قانونين في مجال شخص واحد وفي إطار شرطين مختلفين. فثلاً يحكم القانون أن المتهم لو اعترف بجريمته جوزي بالجزاء المعين، وإن لم يعترف ولم تكن ضده أدلة إثبات يطلق سراحه. فإذا اعترف المتهم فانه سيجازى، ويكون قانون (الجزاء بالاعتراف) قد تحقق وأصبح حتمياً وإذا لم يعترف ولم يكن هناك مستمسك آخر وجب إطلاق سراحه فإن قانون (الجزاء بالاعتراف) لم يكتسب قطعية وحتمية.

وطبقاً لهذا التفسير يكون المقصود من القطعية والحتمية هنا حصول الشرط والانطباق العملي لمفاد القانون وإلا فالقانون — من حيث أنه مبدأ كلي — قطعي الجهتين.

ولارب فإن سلسلة من القوانين والنواميس القطعية تحكم عالم التكوين. وكل القوانين — من جهة كونها قوانين كلية — حتمية لاستثناء فيها. فثلاً ان قانون بلوغ الانسان الواحد للاستعداد الجسمي إلى عمر مئة وخمسين عاماً إذا راعى الشروط الصحية قانون قطعي في العالم، وانه لو لم يراع تلك الشروط فإن عمره سيقبل إلى النصف قانون حتمي آخر. وكل القوانين والسنن القطعية مظاهر ومجآر للقضاء والقدر الإلهي. وعليه فالقضاء والقدر الحتمي يعني القانون والسنّة والناموس الذي تحققت شرائط وجوده وجرى في الكون عملاً. أما القضاء والقدر غير المحتم فهو القانون والسنّة الكونية التي لم يقع شرطها ولم تجدها مصداقاً واقعياً.

وهذا التفسير وإن كان في حد ذاته أمراً مقبولاً ولا يبعد نظر بعض التعبيرات الروائية إليه ولكن لا يمكن أن تحمل عليه التعبيرات الواردة في الروايات بلفظ القضاء اللازم وغير اللازم والحتمي وغير الحتمي.

فإن المسلم أن المقصود من القضاء والقدر اللازم أو غير اللازم هو القضاء والقدر القابل للتغيير وغير القابل له. كما أنه من المسلم به أنه من الموارد التي تتحقق فيها شرائط جريان قانون كلي معين يكون إمكان التغيير على حال فإن القضية في ذاتها لها إمكان كونها بشكل آخر. وعليه فع فرض تحقق الشرائط لا يفقد القضاء والقدر جانبه غير المحتم من الزاوية الآنفه.

والتفسير الآخر هو أن القضاء والقدر الحتمي هو ما أكد من جانب الله تعالى على وقوعه ومن المحتم أن يقع، أما القضاء والقدر غير الحتمي فهو الذي كانت

إرادة الله تجاهه حيادية أو أنها ليست حيادية ولكن ليس فيها إيجاب وذلك ما في الأحكام التكليفية فإنه قد يؤكد الأمر على شيء ويوجبه فيصبح الحكم (الوجوب) وأخرى يكون موقف الأمر والمقنن تجاه عمل ما حيادياً من حيث الإتيان به وعدمه فيكون الحكم (الإباحة) وتارة ثالثة نجد إرادته مرجحة لجانب الوقوع أو عدمه بلا إيجاب فيكون الحكم (الاستحباب أو الكراهة).

والأمور التكوينية على هذا المنوال فقد يكون فيها إيجاب وإلزام فذلك القضاء والقدر الحتمي، وأخرى يتخذ تجاهها موقف الحياد أو ترجيح الوقوع أو عدمه دون إيجاب فيكون القضاء والقدر غير الحتمي.

إلا أن هذا التفسير هو التفسير الأشد بعداً عن العلمية والواقعية إذ هو للقضاء والقدر. لأنه من المحال أن تكون إرادة الله بالنسبة لحادثة خاصة حيادية لامبالية، أو أن تكون غير حيادية ولكنها غير موجبة تماماً. كما أن من المحال أن تستثنى حادثة من قانون العلية أو تبقى تحته مع عدم وجود إيجاب في البين. وإن قياس الأمور التكوينية على الأمور العرفية الاعتبارية أمر غير تام.

## العوامل المعنوية

في الأمثلة الماضية التي ترتبط بالعلل والعوامل المؤثرة في تغيير مصير الإنسان لم نتجاوز العوامل المادية وتأثيراتها، بمعنى أننا ركزنا النظر على عالم الحوادث من زاوية الأبعاد المادية والروابط الحسية والجسمية فكانت العوامل التي ذكرناها في مجال العلل والمعلولات عوامل مادية فقط. ومن الواضح أنه يجب الاقتصار على هذه العوامل في التصور المادي للعالم، أما من خلال النظرة الإلهية التي لا تحصر الواقع الخارجي في إطار المادة والجسم والكيفيات والانفعالات الجسمية، فإن عالم الحوادث سوف يتخذ تشكيلات أعقد وروابط أشمل وأكثر، وسوف تكثر جداً العوامل المؤثرة في وجود الحوادث.

فمن الوجهة المادية تكون العوامل المؤثرة في الأجل والرزق والسلامة والسعادة منحصرة في المجال المادي، فالعوامل المادية هي التي تقرب الأجل أو تبعده، وتوسع الرزق أو تضيقه، وتمنح الجسم السلامة أو تسلبها منه، وتؤمن السعادة أو تقضي عليها. أما من زاوية النظرة الإلهية فإن هناك عوامل روحية ومعنوية تقف إلى جانب العوامل المادية مؤثرة في الأجل والرزق والسلامة

والسعادة وأمثالها.

والعالم — في رأي الإلهيين — موجود واحد حي شاعر، وإن أعمال الانسان وأفعاله لها حساب ورد فعل معيّن، وليس الخير والشر في مقياس العالم على حدّ سواء. فإن الأعمال الخيرة والشريرة للانسان تواجه ردود فعل قد تعود آثارها عليه نفسه خلال حياته.

فإن إيذاء الحي سواء كان إنساناً أم حيواناً وخصوصاً إيذاء من لهم حق على الانسان كالأب والأم والمعلم لها آثار سيئة في هذه الحياة.. فإن الجزء المتوفر في الطبيعة.. وهذه الآثار والنتائج هي بنفسها قسمٌ من مظاهر القضاء والقدر. و واضح أن مثل هذه القضايا والارتباطات التي تجعل العالم جهازاً واحداً حياً له إرادة وشعور لا يمكن توجيهها وتفسيرها إلا على أساس النظرة الإلهية للعالم، حيث تجعل جزءاً من الروابط العلية والمعلولية. أما مع اسلوب التفكير المادي فإنه لا يقبل التوجيه مطلقاً.

فالعالم — من وجهة نظر الالهيين — يسمع ويبصر: يسمع نداء الأحياء ويرد عليها. ولذا كان الدعاء أحد علل هذا العالم المؤثرة في مصير الانسان، يمنع وقوع الحوادث أو يوجد بعض الحوادث. وبعبارة أخرى فإن الدعاء هو أحد مظاهر القضاء والقدر التي يمكنها أن تؤثر في مصير حادثة أو تمنع قضاء وقدراً «الدعاء يرد القضاء ولو أبرم إبراماً»<sup>١</sup>.

«وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان».

(البقرة: ١٨٦)

كما أن أنواع الصدقات والإحسان هي من العوامل والمظاهر للقضاء والقدر، والتي تؤثر في المصير عبر المسارات المعنوية.

وبشكل عام فإن الذنب والطاعة، والتوبة والعصيان، والعدل والظلم، والإحسان والإساءة، والدعاء واللغة وأمثالها، من الأمور المؤثرة في مصير الانسان من حيث العمر والسلامة والرزق. يقول الإمام الصادق (ع):  
«من يموت بالذنوب أكثر ممن يموت بالآجال، ومن يعيش بالإحسان أكثر

---

(١) سفينة البحار/ مادة دعا.

من يعيش بالأعمار»<sup>١</sup>.

ومقصود الحديث أن الذنوب تغير الأجل، وأن أنماط الاحسان تزيد العمر. بمعنى أنه رغم كون الأجل والعمر قد عينا بالقضاء والقدر فإن هذه الأمور يمكنها أن تغير القضاء والقدر. وكما قلنا فإن هذا التغير نفسه هو بحكم القضاء والقدر.

ونحن هنا لانستطيع دراسة كيفية تأثير الأمور المعنوية في المجالات المادية، وتوضيح الأساليب العلية والمعلولية لهذا الموضوع. فإن هنا آراءً فلسفية دقيقة تنسجم تماماً مع التعبيرات الدينية كما أننا لسنا في مقام بيان شرائط تأثير العلل المعنوية، بمعنى أن الدعاء مثلاً أو الصدقات أو الظلم أو غمط حقوق الآخرين، تحت أي ظرف يمكنها أن تولد ردود فعل معينة.. ويمكن أن يكون توضيح هذا الامر مع ملاحظة القضايا والمشاهدات التجريبية لأفراد الانسان سبباً لتأليف كتاب ضخيم.

وإنما نقصد فقط أن نذكر بنقطة مهمة هي أنه لا ينبغي توهم انحصار سلسلة العلل والمعلولات في العالم بالأمور المادية وذلك عبر الامثلة التي ذكرناها سابقاً من عالم المادة.

## عندما يحل القضاء

يلوح في الأخبار عن الرسول الأكرم (ص) والأئمة الأطهار (ع) أمرٌ هو: أن القضاء والقدر عندما يجلان تسقط الأسباب والعلل وخصوصاً العقل وقوة التدبير لدى الإنسان، عن التأثير. كما أن هذا الموضوع معروف في الأدب العربي والفارسي.

وقد ذكر كتاب (الجامع الصغير) بعض الأحاديث في هذا المعنى عن الرسول (ص) ومنها:

«إن الله إذا أراد إمضاء أمر نزع عقول الرجال حتى يمضي أمره، فاذا أمضاه ردَّ إليهم عقولهم وقعت الندامة».

كما انه جاء في كتاب (تحف العقول) ص ٤٤٢ عن الإمام الرضا (ع)

---

(١) بحار الانوار / الطبعة الجديدة / ج ٥ / ص ١٤٠.

قوله: «إذا أراد الله أمراً سلب العباد عقولهم فأنفذ أمره وتمت إرادته فإذا نفذ أمره رد إلى كل ذي عقل عقله فيقول: كيف ذا؟ ومن أين ذا؟».

وللشاعر الفارسي «الحكيم المولوي» شعرٌ لطيف في هذا المجال يقول فيه ما ترجمته:

إن حلَّ أمرُ القضاء فالفهمُ تيَّاه  
وليس يعلم سرَّ الأمرِ إلَّاه  
تعمى العيون فلا عين بمبصرة  
ويخلط العقل أدناه بأعلاه

\* \* \*

ولذا قال علي في الخبر  
أن إذاجاء القضاء (يعمى) البصر  
فإذا ما قضي الأمر انفجر  
نادماً: ماذا... وهل يغني الضجر؟

\* \* \*

سوف لا يبدو سوى قشر رقيق  
سوف لا يبدو عدوٌّ من صديق  
والطبيب الحق معتوهٌ صفيق

والدواء الحق لا يدري الطريق  
والإشكال الذي يبدو هنا هو أن هذه النصوص تؤكد على كون القضاء والقدر ناقضاً ومبطلاً لقانون العلوية العامة، وتجعله عاملاً في قبال سائر العوامل في العالم — إلا أنه أقوى منها — وهذا الأمر يناقض ما مرَّ ذكره وما أيدته الروايات من أن القضاء والقدر لا يوجب شيئاً إلَّا من خلال مجرى العلل والأسباب. فقد جاء في الخبر «أبى الله أن يجري الأمور إلَّا بأسبابها» أو «أبى الله أن يجري الأشياء إلَّا بأسباب فجعل لكل شيء سبباً ولكل سبب شرحاً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً»<sup>١</sup>.

والإشكال الآخر في مثل هذه الروايات أن ما جاء فيها يتنافى مع عمومية

---

(١) مجمع البحرين مادة سبب.



القضاء والقدر، مع أنه ليس هناك شيء خارج عن القضاء والقدر—وذلك ما أكدته القرآن بصراحة. فإذا كان كل شيء بيد القضاء والقدر الإلهي ولم تكن هناك لحظة ليس فيها قضاء وقدر فـما معنى «إذا حل القضاء»؟ فبالإضافة إلى كون ما جاء في تلك الروايات وفي الأدب منافياً لمبدأ العلية العامة نجده منافياً لمبدأ عموم القضاء والقدر أيضاً... حيث تعني أن القضاء والقدر الإلهي يتدخل في بعض الأحيان فقط وإذا تدخل توقف كل شيء، تطير العقول، وتعمى الأبصار، وتسقط الأدوية عن التأثير!

فإذا نقول هنا؟ فهل أن هذه الأخبار لا تنسجم مع الروح الإسلامية وموضوعة من قبل الجبريين أم أن لها تفسيراً صحيحاً؟  
أعتقد أن هذه الروايات تنظر إلى موضوع صحيح لا ينافي عمومية مبدأ العلية ولا عمومية القضاء والقدر.

فهني تلاحظ النظام الكلي للعالم ومجموع العلل والأسباب الأعم من المادية والمعنوية. إذ تنظر إلى الموارد التي تتغلب فيها العلل والأسباب المعنوية على العلل المادية.

لقد قلنا في ماسبق أن العلل لا تنحصر في المجال المادي، إذ إن النظام الأكمل مكون من مجموع العلل والأسباب الظاهرة والخفية. وكما أن العلل المادية المحسوسة يؤثر بعضها في بعض ويشل بعضها البعض الآخر عن التأثير فإنه في بعض الموارد تكف العلل المادية عن العمل بتأثير العوامل المعنوية، وإن من لا يرى أمامه إلا العلل المادية المحسوسة يتصور أن السبب منحصر بها، غافلاً عن أن هناك آلاف العلل والأسباب الأخرى التي من الممكن أن تؤثر في حكم القضاء والقدر والتي ما إن تتدخل حتى تكف العلل المادية عن التأثير. وقد جاء هذا المعنى في القرآن ببيان أبلغ وأركز مما جاء في الأحاديث حيث قال تعالى معبراً عن لحظات معركة بدر:

«وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقِيتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً، وَيَقَلُّكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ».

(الأنفال: ٤٤)

وهذا يعني ذكراً لمورد من موارد تقدم العلل المعنوية على العلل المادية فعندما تستحق أمة ما النصر والتأييد الإلهيين إثر سيرها في طريق الحق والعدل،

وتستحق أمة أخرى الخذلان والفناء فإن النظام المتقن الكامل للعالم يقف الى صف الأمة الاولى مع قلة عددها وعُدها المادية، ويحكم على الأمة الأخرى مع مالدتها من وسائل وأسباب مادية بالفناء والزوال.  
ويقول القرآن الكريم أيضاً:

«ومن يتوكل على الله فهو حسبه. إنَّ الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً».

(الطلاق: ٣)

فقد صرحت الآية في قولها «قد جعل الله لكل شيء قدراً» بالنظام الكوني، وأنه لا يحدث شيء في هذا العالم بلاسبب ولا هدف، وأن كل شيء موضوع في مرتبته ومجاليه الخاص، ومعنى ذلك التأكيد على نظام الأسباب والمسببات، والتأكيد في الوقت نفسه على أن الله بالغ أمره، بمعنى أنه متى ما تدخلت العوامل والروابط المعنوية والتأثيرات الغيبية؛ حدث أمر آخر، وشلت الأسباب الظاهرية عن النشاط والفعالية.

## اختلاف المدرستين

سبق أن قلنا إن الماديين والمخالفين للدين (وكذلك بعض المسيحيين المخالفين للإسلام) قد انتقدوا الإسلام متخذين وجود فكرة القضاء والقدر فيه ذريعة للهجوم. وإن لازم الاعتقاد بالقضاء والقدر أن يجد الانسان نفسه مكبلاً مجبوراً فينسى دوره في إيجاد الحياة الأفضل للمجتمع وتكوينها وبنائها، ويقضي عمره منتظراً القضاء المحتم.

وقلنا أيضاً إن هذا الغلط ناشئ عن الخلط بين الاعتقاد بالقضاء والقدر والاعتقاد بالجبر، وعدم التفريق بينهما. فإن الجبرية تعني فقدان الإرادة والاختيار، وأن الانسان ليس هو الفاعل الحقيقي لأفعاله، وأن الصفات والروحيات التي يملكها لا تأثير لها في مصيره. فهو لا يردد كالسبغاوات ما يقال له من خلف الستار فحسب، بل إن الفاعل الحقيقي لترديده ليس هو في الواقع أيضاً. في حين أنه طبقاً للاعتقاد بالقضاء والقدر لا توجب الإرادة الإلهية والعلم الإلهي شيئاً إلا عن طريق مجرى علله وأسبابه، ومن المحال أن تتعلق الإرادة الإلهية بشيء من غير مجرى علله وأسبابه لأن ذلك مناف لوحدة الله وبساطته وعلو ذاته المقدسة. وعليه

فان العلم والإرادة الإلهية تتعلقان بأفعال الانسان وأعماله، وسعادته وشقائه أيضاً، من خصوص طريق العلل والأسباب المربوطة بذلك، وإن القضاء والقدر الإلهي هو الذي جعل الانسان مطلق اليدين، مختاراً، حراً مؤثراً في مصيره. ولأن الأمر كذلك فليس هناك فرق بين المدرسة الإلهية والمدرسة المادية. فان كان الحدوث الحتمي الضروري لأيّ حادثة — ومن الحوادث أفعال الانسان — عن طريق عللها وأسبابها مستلزماً للجبر وغل يدي الانسان فإن هذا الاشكال يرد على المدرستين معاً. وإن لم يكن مستلزماً للجبر (كما هو الواقع) فإنه لا فرق بينهما من هذه الجهة أيضاً. إذن فإن أشكال الماديين وكل أولئك المؤمنين بمبدأ العلية على الاعتقاد الاسلامي بالقضاء والقدر؛ في غير محله، إنه ناشئ عن الجهل بالحقيقة وعدم المعرفة الكافية.

أما الآن فنضيف إلى ما سبق انه يوجد بين المدرستين فرق مهم مؤثر جداً من حيث الآثار التربوية والاجتماعية. وبموجب هذا الفرق يكون الاعتقاد بالقضاء والقدر من وجهة النظر الإلهية عاملاً مؤثراً خارقاً في إيجاد الأمل والنشاط والفعالية وضمان النتيجة من السعي والعمل خلافاً للنظرة المادية الفاقدة لهذه الخصيصة، وهذا التفاوت الأساس ينشأ مما قلناه في الفصل السابق من وجود العوامل المعنوية.

فإن العوامل المؤثرة في عمل الكون والتي تشكل كلها عللاً وأسباباً له ومظاهر للقضاء والقدر ليست منحصرة بالأموار المادية، بل إن هناك مجموعة من الأمور المعنوية التي هي من جملة العوامل المؤثرة في العالم، والتي تؤثر حتماً في تغيير المصير.

فثلاً يقال إن للدفاع عن الحق والعدالة حساباً آخر يتجاوز الحسابات المادية المحسوسة، وإن العالم مبني على أساس الحق والعدل، وإنه يقف إلى صف من يدافعون عن الحق والعدل ولا يضيع أجرهم.

«إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم».

(محمد: ٧)

«إن الله يدافع عن الذين آمنوا إن الله لا يحب كل خوان كفور».

(الحج: ٣٨)

«ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز».

(الحج: ٤٠)

وان أحد الامور التي يحسب لها حسابها هو (التوكل) والاعتماد على الله بمعنى أن الإنسان في سيره في طريق الحق يجب أن لا يدع أي مجال للخور والتزلزل والكسل لينفذ الى عزمته سواء من الجانب السلبي أو من الجانب الإيجابي، وأن يطمئن إلى أنه إن استمر في سيره مستهدفاً الهدف الحق المرضي من قبل الله لا المنافع الشخصية، ووجه كل نشاطه للقيام بواجباته لخدمة ذاته، وأوكل كل أموره الى الله؛ فإن الله سيحميه وينصره ويوصله الى هدفه.

كل هذه وأمثالها لها حساب خاص لا يمكن تصوّره إلا من وجهة النظر الإلهية حيث تعتبر من العوامل المؤثرة ومظاهر القضاء والقدر.

وعليه: فإن الاعتقاد الراسخ الصحيح بالقضاء والقدر الإلهي يدفع الانسان المؤمن لأن يرسّخ أقدامه على الطريق، ويبدل قصارى نشاطه، ويطمئن للنتيجة المرجوة. ذلك أنه من وجهة النظر المادية ليس هناك للسنن التشريعية أي القوانين الجيدة التي يجب على الانسان العمل بها، تقوم خاص من بين السنن الكونية. فالحق والباطل، والصحيح وغير الصحيح، والعدالة والظلم لها حساب من نمط واحد، وان العالم حيادي الموقف بالنسبة لفعل هذا أو ذاك، في حين أنه ليس حيادياً بالنسبة لهذه الامور — من الوجهة الإلهية — إنه يقف الى صف أنصار الحق والعدل.

وإن المعتقد بالتقدير الإلهي معتقد أيضاً بالحكمة والرحمة والعدالة الإلهية، ويعتقد أنه لو عمل الانسان على تحصيل الرضا الإلهي أي سعى لا تباع السنة التشريعية الإلهية فإنه سيظل محفوظاً من الانحراف في ظل تلك الأمور. ومثل هذا الاعتقاد بالتقدير والتدبير الإلهي ينتج التوكل والاعتماد على الله، وينبني الخوف من الموت، والفناء والفقير والعوز، ويسدُّ أكبر نقطة ضعف في الانسان وهي الخوف من الفناء أو الوجود المبثلي بالشقاء.

إن العقيدة بوجود مثل هذه الحسابات في العالم هي التي ربّت المسلمين في صدر الاسلام على الفعالية والنشاط، وغرست فيهم الشجاعة والتضحية التي لانظير لها في العالم. يقول القرآن الكريم في وصفهم: «الذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً، وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل \* فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسهم سوء وآتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم».

(آل عمران: ١٧٣ — ١٧٤)

وهذا الذي ذكرناه تنضح المزايا السامية للاعتقاد بالقضاء والقدر الإلهي طبق تعليمات القرآن الكريم والتي بها يمتاز على اعتقاد الماديين بالقضاء والقدر الذي هو طبق نظام العلية والمعلولية المادية.

فإن المادي مهما كان مؤمناً بمذهبه واسلوبه لا يتجاوز في اعتقاده الايمان بأنه سوف يحصل على النتيجة بالمقدار الذي يسعى به في مجال تحقيق أهدافه المذهبية. أما المسلم المؤمن بالقضاء والقدر الإلهي فإنه يعتقد أن العالم قد أبدع على شكل بحيث لو ان المسلم سار في سبيل العقيدة والايمان، وضحى وجاهد بكل ما يستطيع، فإن نظام العالم العلي والمعلولي سوف يقف إلى جانبه ويحميه بقوة تعادل آلاف أضعاف قوته.

وإذا نظرنا بالمنظار المادي وجدنا أن المادي يرى أن على نصير الحق والعدالة أن يبذل نفس النشاط والفعالية ويمتلك نفس الأمل الذي يمتلكه نصير الظلم والباطل لأنه يعتقد أن الجريان العام للعالم لا يختلف تجاه الاثنين؛ في حين أن هناك اختلافاً كبيراً في موقفنا العالم تجاه الشخصين من وجهة النظر الإلهية.

## منطق القرآن الخاص

تحدثنا سابقاً عن مبدأ الحديث والحوار في مسألة الجبر والقدر من قبل المتكلمين الإسلاميين وأنها كانت أقدم مسألة كلامية حيث بدأ الحديث حولها رسمياً عند منتصف القرن الهجري الأول. إلا أنهم لم يستطيعوا أن يدركوا عمق أبعادها فانحرفوا في مجالها عن الصواب إذ انقسموا إلى فريقين: أنصار الجبر وأنصار القدر. فأنصار الجبر كانوا يرون كل شيء بتقدير إلهي فقد جعلوا الانسان مجبراً، أما أنصار القدر فإنهم لما رأوا الانسان مختاراً حراً فقد ظنوا أن ليس هناك ماهو مقدر. وذلك يعني ان علماء الكلام كانوا متفقين على ان التقدير يساوي الجبر، وان الحرية الانسانية تعني نفي القدر.

ولم يستطع الاعتقاد بالقدر والحرية معاً — رغم انه كان مقبولاً لدى المسلمين بكل صفاء وسذاجة في الصدر الأول — أن يقع موقع القبول من الناس بعد ان اتخذ له اطاراً كلامياً ولونا فلسفياً. وهكذا لم تستطع القرون الأربعة عشر أن تنظر للأمر إلا بوصفه مشكلة عويصة لا يمكن التسليم بها.

والقرآن الكريم وكذلك الروايات الكثيرة التي لا تقبل الانكار الواردة في

هذا المجال عن النبي (ص) أو الأئمة من أهل البيت (ع) كلها تعلن بكل صراحة أن كل شيء بقضاء وقدر إلهي، وأن الإنسان عامل مؤثر في مصيره ومسؤول عن أعماله وأفعاله.. وقد ذكرنا فيما مضى نماذج من الآيات الدالة على الأمرين معاً ولا داعي للتكرار.

وهنا ينبغي كل من المتنازعين لتأويل وتوجيه بعض آيات القرآن المجيد. فأنصار الجبر يؤولون الآيات المشعرة بحرية الإنسان ومسؤوليته، في حين يؤول أنصار الحرية والاختيار الانساني الآيات المشعرة بالتقدير الإلهي العام.

وبديهي انه بعد أن حلت المشكلة واتضح لنا ان لاملزمة بين عمومية التقدير وكون الانسان مجبراً. وكذلك بين الاختيار الانساني ونفي التقدير فان التناقض يحل بشكل طبيعي ولا يبقى أي تعارض أو حاجة إلى التأويل والتوجيه. فثلاً ما جاء في القرآن الكريم من نسبة الهداية والاضلال والعزة والقدرة، والرزق والسلامة، وحتى الحسنات والسيئات إلى المشيئة الإلهية والتقدير الإلهي حيث يقول القرآن الكريم:

«يفضل من يشاء ويهدي من يشاء».

(ابراهيم: ٤)

أو «قل اللهم مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممن تشاء وتعزّز من تشاء وتذلّ من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير».

(آل عمران: ٢٦)

«إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين».

(الذاريات: ٥٨)

«وفي السماء رزقكم وما توعدون».

(الذاريات: ٢٢)

أوعلى لسان ابراهيم (ع).

«والذي هو يطعمني ويسقيني، وإذا مرضت فهو يشفيني، والذي يميتني ثم يحييني».

(الشعراء: ٧٩—٨١)

أو حول الحسنات والسيئات:

«قل كل من عند الله».

(النساء: ٧٨)

كل هذه الآيات والنسب لا تستلزم نفي تدخل العلل والأسباب الطبيعية:

وعليه: فبين هذه الآيات والآيات التي تؤيد دور الانسان في الهداية والضلال، أو العزة والقدرة، أو الرزق والسلامة، أو الحسنات والسيئات لا يوجد أي تناف أو تكاذب مطلقاً.

وتلك من مثل الآية الكريمة القائلة:

«فَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ» (فصلت: ١٧)

أو تلك التي تقول بعد ذكر عاقبة الفراعنة وأتباعهم المشؤومة الذليلة، وسقوطهم من أوج العزة إلى حضيض الذلة:

«ذلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مَغْبِرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ».

(الانفال: ٥٣)

أو تلك الآية الشريفة التي تتحدث عن عقيدة الجبريين المشركين فتقول:

«وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ، قَالُوا أَنْفِطَعُ مِنْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ أَطْعَمَهُ»

(يس: ٤٧)

أو الآية التي تقول:

«ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ» (الروم: ٤١)

وواقع الأمر— كما اشرنا اليه من قبل— هو أن القضاء والقدر والمشئة الإلهية والعلم الإلهي والعناية الربانية علة في طول العلل الطبيعية لا في عرضها. فإن كل النظام اللانهائي للعلل والأسباب مبني على الارادة والمشئة والقضاء والقدر الإلهي ومنبعث منها، وان تأثير هذه العلل والأسباب وعليتها هو بنفسه— بنظر معين— عين تأثير القضاء والقدر وعليته.

ومن هنا فانه من الباطل حقاً أن يقال: ما الشيء الذي هو من فعل الله وما الشيء الذي هو ليس من فعله؟ ومن الخطأ أن يقال للشيء إنه ليس من فعل المخلوق بعد أن نسب إلى الله، أو يقال: إن هذا الشيء من فعل المخلوقات— بعد أن نسب إليها— وليس من فعل الله. إن تقسيم العمل بين الخالق والمخلوق أمر باطل<sup>١</sup>.

---

(١) من المستحسن مراجعة مقال «القرآن ومسألة من الحياة» للمؤلف في النشرة الفصلية «مكتب

تشيع» الصادرة في قم— إيران.

وان كل شيء هو فعل الله في نفس الوقت الذي هو فعل الفاعل والسبب القريب له.

جاء في تحف العقول ص ٣٤٥ طبع بيروت ضمن حديث طويل عن الامام الهادي (ع) وكأنه رسالة كتبها الامام (ع) في موضوع الجبر والتفويض والعدل الى جماعة من الشيعة<sup>١</sup> أن رجلاً اسمه عباية سأل الامام أمير المؤمنين صلوات الله عليه عن الاستطاعة التي بها يقوم ويقعد ويفعل؟ وهل إن الانسان يملك الاستطاعة والقدرة على أعماله؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتدخل الله في عمل يعملها الانسان بقدرته واستطاعته؟ فسأله الامام أمير المؤمنين (ع): إنك سألت عن الاستطاعة فهل تملكها من دون الله أو مع الله؟ فسكت عباية فقال له أمير المؤمنين (ع):

«قل يا عباية. قال: وما أقول؟ قال (ع) إن قلت: إنك تملكها مع الله قتلتك. وإن قلت: تملكها دون الله قتلتك.

قال عباية: فما أقول يا أمير المؤمنين؟

قال (ع): تقول إنك تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن يملكها إياك كان ذلك من عطائه، وإن يسلبكها كان ذلك من بلائه، هو المالك لما ملّكك والقادر على ما عليه أقدرك».

وإنما قال (ع): «ان قلت انك تملكها مع الله قتلتك» فلأن هذا القول يجعل مالك الاستطاعة شريكاً لله وكفوئاً له وهذا كفر، وكذلك قول من يقول إنه يملك الاستطاعة من دون الله لأنه يرى نفسه مستقلاً عن الله. وهذا كفر أيضاً لأن الاستقلال في أي شأن من الشؤون مستلزم للاستقلال في الذات، ومنافٍ للإمكان الذاتي، ومستلزم للوجوب الذاتي.

وخلاصة ما يتضمنه الحديث هي أن كل اثر ينسب فيه إلى مؤثره ينسب في الوقت نفسه إلى الله ويستند إليه، فإذا نسبناه الى الفاعل والمؤثر العادي الطبيعي فقد نسبناه إلى فاعله غير القائم بالذات، وإن نسبناه الى الله فقد نسبناه إلى الفاعل القائم بالذات.

---

(١) وقد نقل الطبرسي في الاحتجاج هذا الحديث وذكر ان الامام كتب هذه الرسالة في جواب أهل الأهواز.



فإنه تعالى يمنح الموجودات خاصية التأثير وإمكانه، ولكن العطاء والتملك الإلهي يختلف عن العطاء والتمليك والهبة الإنسانية. فهذا التملك والإعطاء الإنساني يستلزم خروج ذلك الشيء عن ملك المملك والواهب، وما لم يخرج عن ملكه فإنه لن يدخل في ملك الآخر. أما التملك والإعطاء الإلهي فإنه لا يتنافى أبداً مع بقاء الملكية الإلهية، بل هو شأن من شؤون الملكية الإلهية ومظهر من مظاهرها.

إن الله يمنح الأشياء كلها التأثير والأثر ويملكها، ولكنه في الوقت نفسه هو المالك بالاستقلال لكل التأثيرات والآثار.

وقد وردت أخبار كثيرة بهذا المضمون أو ما يقرب منه بحيث لا نستطيع هنا التعرض لها وشرحها كلها في هذه الرسالة.

## المستوى الرفيع

إن الذي يدعوا المحقق الخبير بمسائل التوحيد لأن يقف موقف الإعجاب الشديد هو المنطق الخاص بالقرآن وبعده الروايات المأثورة عن الرسول الأكرم (ص) والإمام علي (ع) وسائر الأئمة الأطهار. في مجال التوحيد والمعرفة الإلهية.

إنه منطق لا يمكن أن يقارن بمنطق ذلك العصر بل لا يمكن أن يقارن بمنطق العصور التالية لذلك العصر حيث راج فيها علم الكلام والفلسفة والمنطق. كلا فإنه اسمى من كل ذلك بكثير جداً... وما جاء في مسألة المصير والقضاء والقدر والجبر والاختيار نموذج من هذا المنطق.

وهذا بنفسه يثبت أن القرآن الكريم ينبع من منبع ومنشأ آخر فوق هذه المناشئ المادية. وأن الذي أجري القرآن الكريم على لسانه كان يشاهد الحقائق التوحيدية برؤية أخرى، وأن معرفة أهل بيت النبي صلوات الله وسلامه عليه وعليهم بمنطق القرآن وعلومه تختلف تماماً عن معرفة الآخرين.

ففي الأصعدة التي يتحير فيها المستوى البشري العادي للفكر نظراً لعمق تلك الأصعدة نفسها، نجد أولئك العظماء يكشفون عن الحقائق بأمتن بيان وأحكمه. ولا عجب إذا شوه الكبار حتى المتكلمون الشيعة عاجزين عن الهضم الصحيح لهذه المسائل كي لا يصابوا بشيء من الانحراف.

وعندما يراجع الانسان كلمات كبار العلماء مثل الشيخ المفيد والسيد المرتضى، والعلامة الحلي والمجلسي وأمثالهم ويعرف كلماتهم في هذه المجالات في الكتب الكلامية أوفي شرح الأحاديث. يتنبه لوقوع هؤلاء العظماء تحت تأثير آراء المعتزلة والأشاعرة إلى حد ما. فكان نمط تفكيرهم يقرب من النمط الفكري للمعتزلة أو الاشاعرة، واضطروا إلى حد كبير إلى تأويل الآيات والأخبار في مثل هذه المسائل.

ومن الواضح أن هذا لايعتبر نقصاً في هؤلاء الكبار، وأي شخص غيرهم يعيش في ظروفهم لم يكن يمكنه أن يتخلص مما لم يتخلصوا منه. ان هذا المنطق لم يتجلى في شرق الأرض وغربها إلا في القرآن الكريم وأبنائه والمترين علي يديه وهم أولياء الدين. أما الآخرون فقد ساروا يطوون الطريق تدريجاً وخطوة خطوة، وبعد الملاحظة الصحيحة لمثل هذه المسائل والتعمق والتفكير الكثير فيها والاستهداء بالقرآن المجيد وكلمات الرسول الأكرم(ص) وأئمة الدين وخصوصاً الامام علي(ع) استطاعوا الوصول إلى الواقع.

وها نحن نشاهد أن بعض المفكرين الذين عاشوا في عصرنا الحاضر رغم انهم من حيث نمط تفكيرهم وتحليلهم الاجتماعي قد أظهروا مقدرة خاصة، لكنهم عندما يصلون إلى مثل هذه المسائل يبتلون بنفس الدوار الذي أصيب به المتكلمون من قبل. وكنموذج لذلك يمكننا أن نذكر أحمد أمين صاحب كتب (فجر الاسلام) و (ضحى الاسلام) و (ظهر الاسلام) و (يوم الاسلام). فقد أبدى أحمد أمين في مطالعاته وتحليلاته الاجتماعية براعة إلى حد كبير ولكنه بدا عاجزاً في مثل هذه المسائل إلى الحد الذي بدا فيه المتكلمون عاجزين، فانه في آخر كتاب فجر الاسلام يكتب فصلاً بعنوان (الجبر والقدر) ولكن ما يظهر لنا بعد مطالعته هو أن الاعتقاد بالقدر — في نظره — مساوٍ للاعتقاد بالجبر. انه لا يصدق ان اخبار القدر صحيحة تماماً كما لم يستطع أن يصدق ان (نهج البلاغة) هو من كلمات الامام علي(ع). ولربما كان — من هذه الجهة — معذوراً لأن معلوماته لا تسمح له بأن يقبل ذلك. فإنه يجب أن لاننكر أن العالم الذي لا يملك رأسمال علمياً سوى العلوم الاجتماعية سواء كان اوروبياً أو مصرياً أو إيرانياً لا يمكنه مطلقاً أن يبدي رأيه في أي مجال من مجالات تاريخ المعارف الاسلامية.

وهؤلاء المؤرخون والمستشرقون الاوربيون نجدهم — متى شاءوا إعطاء

آرائهم في هذه المسألة— يصورون الإسلام إما كمذهب جبري أو يدعون أن الاعتقاد بالقضاء والقدر ليس مما يدعو اليه القرآن ولم يكن في صدر الاسلام، وإنما ابتدعه المتكلمون بعد ذلك فثلاً جاء في تاريخ (آلبرماليه الجزء الثالث، الفصل السادس، صفحة ٩٩)— ضمن إبداء رأيه في اصول الدين الاسلامي— ان «الأصل الأصيل للدين الاسلامي هو: الله واحد، محمد رسول الله... وقد أوجد العلماء والمتكلمون الاسلاميون بعد ذلك الاعتقاد بأن الله عيّن مصير كل أحد مسبقاً، وأن مشيئته لا تتغير ولا تتبدل. وهذا هو المسلك الجبري»!!!.

ويقول غوستاف لوبون بأسلوب المدافع عن القرآن: إن ما جاء في القرآن— في هذا المجال— لا يتجاوز ما جاء في سائر الكتب المقدسة. ثم يذكر بعض الآيات القرآنية وبعد مجموعة من البحوث يقول: «أما الاعتقاد بالقدر الذي جعلوا الاسلام ملزماً به في هذا المجال فإن هذا الالتزام أيضاً مثل سائر الالتزامات التي ليس لها أساس ومبرر.

وقد عرضنا على القراء قبل هذا آيات في موضوع القضاء والقدر وليست تلك الآيات تعطي أكثر مما تعطيه الآيات الواردة بهذا الصدد في كتابنا المقدس. إن جميع الحكماء والمتكلمين (المسيحيين) وخصوصاً لوثر يقولون بأن جميع الحوادث والوقائع في العالم كما هي فيه، مقدّرة ولا تقبل أيّ تبدل أو تغيير. ولوثر نفسه وهو مصلح الدين المسيحي يكتب «إن الشواهد المتوفرة بين أيدينا من الكتاب المقدس— في هذا الكتاب— منافية ومخالفة تماماً لمسألة الاختيار، وهذه الشواهد والقرائن موجودة في كثير من موارد الكتاب. بل إن كل الكتب مملوءة بما هو من قبيل هذه الامارات»<sup>١</sup>.

ثم يشير إلى الاعتقاد بالتقدير بين قدماء الروم واليونان وينتهي بعد ذلك إلى القول بـ (أنه علّم ان الاسلام اذن لم يهتم بمسألة القدر أكثر من سائر الأديان وحتى أنه لم يهتم بها الاهتمام الذي أسبغها عليها العلماء المعاصرون تبعاً لأقوال لابلاس وليب نيتس».

وهكذا نجد غوستاف لوبون يقبل ان الاعتقاد بالقدر يستلزم الجبر والنفي ولكنه يقول ان هذا الاعتقاد موجود في كل الأديان وكثير من المدارس الفلسفية

---

(١) حضارة الاسلام والعرب: ص ١٤٩ و ١٤٩.

ولا يختص بالقرآن.

أما ويل ديورانت في (تاريخ التمدن) فإنه بعد أن ينقل مضمون آيات من القرآن الكريم في مجال شمول العلم والمشيئة الإلهية وعمومها، ويشير للحديث المعروف في صحيح البخاري يقول: «وهذا الايمان بالقضاء والقدر جعل الجبرية من المظاهر الواضحة في التفكير الاسلامي»<sup>١</sup>

ويحسن هنا أيضاً أن نستمع لكلام السيد دومينيك سوردل فقد ذكر في كتاب باسم (الاسلام) صدر ضمن مجموعة «ماذا أعلم؟» وترجم للفرسية انه «... منذ صدر الاسلام الاول تصور المسلمون أنهم وجدوا في القرآن تناقضات حتى ان الرسول — طبقاً للحديث المتوفر بين أيدينا قال في مجال الاجابة: «آمنوا بما ألكم» وعند ما لم يشأ المسلمون — بعد ذلك — ان يؤمنوا إيماناً سطحياً — فقد سعى بعضهم لأن يفسر بعض العبارات والكلمات في القرآن. ومن هنا فقد وجد علم التفسير. وكان أول سؤال طرح في انظار المسلمين هو: إن كان الانسان لا يستطيع أن يقوم بأي شيء مقابل أمر الله ومع ذلك فإن الله يجازيه على أعماله الحسنة والسيئة.. فهل القدرة الإلهية متناقضة للمسؤولية الانسانية؟

إن القرآن الكريم لا يجيب عن هذا السؤال. والواقع أن قدرة الله الكاملة — كما تبدو في القرآن كله — لا تبقى أي مجال للحرية الإنسانية. وهذا السبيل لا يبق أي إحساس بالمسؤولية الانسانية مقابل التسليم لأمر الله».

وكتاب سوردل هذا مليء بهذه التحقيقات العالية!!

وقد علم مما سبق أن مسألة القضاء والقدر قد ذكرت في القرآن الكريم مراراً، وأنها ليست من مخترعات المتكلمين. بالاضافة الى أن الاعتقاد بالقضاء والقدر الشامل — كما بينه القرآن — يختلف تماماً عن المسلك الجبري.

ونحن إذ نحد المستشرقين الاوربيين يشنون على المعتزلة لأنهم أنكروا القضاء والقدر فلأنهم — أي المستشرقين — يرون أن الاعتقاد بالقضاء هو نفس الاعتقاد بالجبر!!

ولاشك في أننا لوقارنا المعتزلة بالأشاعرة لرأينا أن المعتزلة كانوا يتمتعون بحرية فكرية واستقلال ذهني مناسين. ولا بد أن نعتبر خطوة المتوكل العباسي ضد

المعتزلة وتثبيتته للمبدأ الأشعري فاجعة عظمت للعالم الاسلامي<sup>١</sup>، ولكننا نقول إن انحراف المعتزلة واشتباهم في هذه المسألة لا يقل عن خطأ الأشاعرة واشتباهم. وإن كان المستشرقون قد أثنوا عليهم حيث لم يكن لهؤلاء المستشرقون عمق في المعرفة الاسلامية ولاسعة اطلاع، فقد تصوروا أن الاعتقاد بالقضاء والقدر هو عين الاعتقاد بالجبر.

يقول ادوارد براون في «التاريخ الأدبي لإيران» صفحة ٤١١؛ «كانت فرقة القدرية أو المعتزلة أكثر أهمية وهي تناصر فكرة حرية الارادة أو طريقة التفويض والاختيار» ويقول الدكتور اشتاينز: «أفضل وصف للمعتزلة هو أن نقول ان ظهور مثل هذه الافكار هو أشبه بالمعارضة المستمرة من قبل العقل الانساني السليم ضد الأحكام الطاغية والتعليمات الجبرية».

وقد اعتبر المعتزلة أنفسهم أهل العدل والتوحيد، وقالوا ان القسمة الألزلية بعقيدة أهل السنة (الاشاعرة) هي أن الله عَيَّن مسبقاً مصير كل إنسان ومسيره، وأنه يجازي على ذنوب فرضها هو على البشرية وليس للانسان في مقابل التقدير الإلهي قدوة وثبات وصمود.

وهكذا كان هذا النمط من الفكر المعتزلي — أي استلزام القضاء للجبر — مورداً لتأييد المستشرقين.

## الجدور التاريخية

ومن البحوث المهمة التي تنبغي ملاحظتها، البحث عن منشأ ظهور هذه الأفكار والعقائد وأنواع الجدل والدوافع التي دفعت المسلمين منذ النصف الأول للقرن الأول أو النصف الثاني منه على الأكثر ليخوضوا البحث في الجبر والقدر. لا ريب في أن سبب شروع المسلمين في الخوض في هذه المباحث هي آيات القرآن الكريم وكلمات الرسول الأكرم (ص). إن مسألة المصير ومسألة الحرية والاختيار الانسانيين من المسائل التي هي بالطبع مثار لتساؤل كل أحد. ولأن هذه المسألة قد طرحت، مراراً في الكتاب الإلهي عند المسلمين، وجاءت

---

(١) يراجع مقال «مبدأ الاجتهاد في الاسلام» بقلم المؤلف في النشرة السنوية لـ «مكتب تشيع»

آيات تؤيد بكل صراحة فكرة القدر وآيات تؤيد بنفس الصراحة حرية الانسان واختياره فإن هذا مما يدعو للتفكير والبحث والحوار.

أما المستشرقون وأتباعهم وأذناهم فيدعون أن لهذه الافكار جذراً فكرياً آخر. فقد قلنا ان بعض المؤرخين الاوروبيين يعتقدون أن مسألة القضاء والجبر والاختيار من المسائل التي عنونت في وقت متأخر من قبل المتكلمين المسلمين في حين لم يكن هناك أي أثر لهذه المسائل في القرآن والسنة!!

إلا أن البعض الآخر المصحح الى أن فكر الأشاعرة المبني على الجبر وعدم الحرية البشرية هو نفس ما أراده الإسلام وبثه في تعاليمه. إلا أن المعتزلة لم يرضخوا لهذه الفكرة الإسلامية مثلها مثل باقي التعاليم الإسلامية الأخرى التي لا تنسجم مع العقل والمنطق، وقد كان موضوع الحرية والاختيار البشري قد عنون لأول مرة بين المسلمين من قبل هؤلاء المعتزلة!!

على ان المعتزلة أنفسهم لم يبتدعوا هذا الفكر وإنما تنبّهوا الى هذا الفكر المبدع السامي على أثر ارتباطهم بالأُمم أخرى ومعاشرتهم وخصوصاً للمسيحيين. جاء في «التاريخ الأدبي لايران» تأليف ادوارد براون الجزء الاول صفحة ٤١٣ قوله: «يعتقد فن كرومر ان معبد الجهنسي قد رُوّج فكرة حرية الإرادة في أواخر القرن السابع (الميلادي) في دمشق وذلك بتقليد وتبعية لشخص إيراني اسمه (سنويه).

وفي صفحة ٤١٢ يقول: «ويرى فن كرومر ان مكان تكون وتكامل معتقدات هؤلاء القوم هو دمشق وتحت نفوذ متأهلي بيزانس، وخصوصاً يحىي الدمشقي ومريده ثيودور أبوقره».

ومن هنا يعلم أنّ فن كرومر يرى أنّ ذلك الايراني الذي يعتقد انه لقن فكرة الحرية والاختيار لمعبد الجهنسي، كان هو بدوره يستفيد مما كان يفيضه المتألهون المسيحيون الروميون!!

ولو كان الأمر كذلك للزمنا من أجل البحث في مسائل التوحيد والمعاد بل الصلاة والصوم أن نبحت عن مثل هذه الجذور التاريخية هناك . ولا بدّ أننا سنجد أن علة توجه المسلمين للبحث في التوحيد والمعاد والصلاة والصوم هي البحوث السابقة في هذه المواضيع لدى المحافل المسيحية!!

ان المستشرقين ليست لهم صلاحية التحقيق في العقائد والأفكار الإسلامية، كما انهم لا يتمتعون—غالباً—بحسن النية المطلوب. فنجدهم حينما يحاولون تحليل الأفكار والعقائد الإسلامية، وينخرطون مثلاً في بحث المسائل المرتبطة بعلم الكلام الإسلامي أو العرفان والتصوف أو الفلسفة يخرجون بخلط غريب، ونسج خرافي لمهمات تدعو إلى العجب وأحياناً إلى السخرية. وكنموذج لذلك لنطالع معاً مايلي:

في الجزء الأول من «التاريخ الأدبي لايران» لادوارد براون صفحة ٤٢٢ ينقل المؤلف عن كتاب تاريخ الإسلام لـ «دوزي» المستشرق الهولندي المعروف الرأي التالي حول المعتزلة:

«إنهم — أي المعتزلة — لما كانوا قد سلكوا مسلك التأمل والتفكير في أحكام الشرع فقد ناصروا الأسلوب العقلي الاستدلالي، ولهذا فقد كان أحد المواضيع الأساسية لديهم هو القول بحدوث القرآن وأنه مخلوق وإن كان هذا يخالف كلام النبي<sup>١</sup> وكانوا يقولون إن لازم قدم القرآن وأنه غير مخلوق هو القول بوجودين أزليين أبديين، وبمجرد جعل القرآن أي كلام الله في زمرة المخلوقات، فإنه لا يمكننا جعله متعلقاً بذات الله لأن ذات الله لا تتغير<sup>٢</sup>.

وهذا الأسلوب تزلزل بالتدرج أساس نزول الوحي وأعلن الكثير من المعتزلة ان كتابة نظير القرآن أو الأحسن منه ممكنة. وعليه فقد اعترضوا على القول بأن القرآن كتاب سماوي نازل من مبدأ

---

(١) يحاول هذا المستشرق الكبير بان يلوح إلى ان الاشاعة قد اخذوا اعتقادهم بقدم القرآن من كلام النبي(ص) وان المعتزلة على الرغم من إيمانهم بأن النبي قال هذا المعنى رفضوه لانه لا ينسجم مع العقل والمطلق. وفي صفحة ٤١٨ من نفس الكتاب يقول:

«... وكان عكس هذه العقيدة (عقيدة امكان رؤية الله) وكذلك كون القرآن قديماً، وانكار مخلوقته، من عقائد السنة والجماعة (الاشاعة) الذين كانوا يتبعون نص القرآن في كل الامور ويمتنعون عن التأويل الذي كان دأب أعدائهم» في حين لا نجد ولو اشارة صغيرة في القرآن إلى قدمه أو عدم خلقه، وليس هناك في جملة الاحاديث المنسوبة للرسول(ص) حديث تحمل صحته لدى المعتزلة — في الجملة —

(٢) يذكر مترجم هذا الكتاب الى الفارسية في الهامش قولاً للسيد فروزانفر هو «ان الاعتقاد بخلق القرآن لا ربط له بهذه الامور والاستنباطات الجوفاء لهذا الكاتب».

وكان اعتقادهم بالله انظف وأسمى من عقيدة المشرّعين والمتمسكين بالمقبولات العامة والموازن الشرعية وأهل السنة (الاشاعرة) ذلك لأن المعتزلة لم يكونوا ليقبلوا أبداً الفكرة القائلة بأن خالق العالم يمكنه أن يظهر بصورة جسمانية، ولم يكونوا مستعدين لسماع هذا الكلام: وقد جاء في الخبر «كما رأيت البدر التمام في معركة بدر فانك ستري أيضاً ربك يوماً ما»<sup>٢</sup> ولأن المشرّعين قد قبلوا هذا الكلام بحرفيته فقد شكلت هذه المسألة دائماً عقبة كؤوداً في وجه المعتزلة ولذا فقد حاولوا تفسيره وتوضيحه وكانوا يقولون إن الانسان بعد الموت سوف يرى الله بعين الروح البصيرة أي بدليل العقل. كما أنكروا أيضاً أن الله الكريم هو خالق الكافرين<sup>٣</sup>. كان هذا نموذجاً أردنا عرضه هنا، ومن المناسب أن نقول إن المشرق ادوارد براون كاتب (التاريخ الأدبي لايران) ينقل هذه التحقيقات!! عن هذا المشرق الكبير ويتجاوزها دون أي تعليق.

(١) إن المعتزلة — كما يشهد التاريخ — كانوا المدافعين الاقوياء المؤمنين عن القرآن وانهم جادلوا الزنادقة وعقائد الفلاسفة، ولو كانوا — كما يرى دوزي — لا يعتبرون القرآن من مبدأ الوحي فلماذا اذن يلتزمون بالدفاع المستميت عنه.

(٢) يقصد هنا الحديث الوارد في كتب الكلام والحديث بهذا المضمون: «انكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر» وقد تصور هذا المشرق المعروف ان لفظة (البدر) في هذا الخبر والتي تعني القمر ليلة التمام — اشارة الى معركة بدر ولذا ترجم كلمة (ترون) وهي بصيغة المضارع بصيغة الماضي ليمت الانسجام في المعنى.

ولهذا الحديث تاريخ طويل، والى الحد الذي تدل عليه القرائن فإنه قد حُرّف مرة على يد بعض رواة الحديث، ثم مسخ ذلك الحديث المحرف الى شكل آخر على يد علماء الكلام وقد تم له الحصول على صيغة ثالثة مضحكة على يد هذا المشرق الكبير!! وقد نفى القرآن الكريم بكل صراحة الرؤية البصرية لله «لا تدركه الابصار وهويدرك الابصار وهو اللطيف الخبير» في نفس الوقت الذي ذكر فيه القرآن مراراً حقيقة باسم (لقاء الله) وقد نفست أخبار الشيعة والسنة أيضاً بصراحة الرؤية البصرية لله، كما أنها أيدت تلك الحقيقة القرآنية الاخرى التي هي قطعاً أمر غير حسي وجسمي.

ويعتبر احد اشتباهات الاشاعرة الكبرى التي لا تقبل التجاوز مسألة الاعتقاد بالرؤية الحسية لله في القيامة فهي بالاضافة للامتناع العقلي تخالف النص الصريح في القرآن.. ولهذا الأمر قصة مفصلة طويلة لاجال لسردها هنا.

(٣) ليس هناك فرداً واحداً من المعتزلة في التاريخ يقول بأن الله ليس خالقاً للكافرين ذلك ان المعتزلة أنكروا خلق الكفر لا الكافر، إذ يقولون إن الله لم يخلق الكفر والظلم والمعصية لا أن الله ليس خالقاً للكافر والظالم والعاصي.



ونحن لاندري ماذا نطلق على هذه السفاسف من أوصاف؟ وهل نسُميها جهلاً أم جنائية؟ وما يبعث على الأسف أكثر فأكثر هو أن أتباعهم وأذنابهم الشرقيين أيضاً بدلاً من مراجعة الأفكار والعقائد الشرقية والإسلامية مراجعة فاحصة عميقة يعمدون إلى تكرار أقوال أساتذتهم ويجعلونها الأساس الذي يبنون عليه نظرياتهم.

## بحث حديثي

قد تبدو من بين الأحاديث بعض المضامين التي تتنافى وما قلناه ولكن يجب أن لانغفل عن أن مثل هذا التنافي والتعارض حصل على أثر بعض الاشتباهات التي يقع فيها بعض رواة الحديث حين ينقلون مضامين الأحاديث. ويمكن كشف ذلك الاشتباه بمقارنة بعض الأحاديث ببعض. وقد يكون التعارض ظاهرياً يزول بمجرد التأمل والتعمق وهانحن نذكر نموذجاً لكل واحد من هذين القسمين:

١- جاء في صحيح البخاري الجزء ٨ الصفحة ١٥٨ عن يحيى بن يعمر عن عائشة انها سألت رسول الله (ص) عن الطاعون فأجابها (ص):  
«كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء من عباده فجعله الله رحمة للمؤمنين. ما من عبد يكون في بلد يكون فيه، يمكث لا يخرج من البلد صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد».

وجاء في الكافي الجزء ٨ الصفحة ١٠٨ عن الحلبي عن الإمام الصادق (ع) قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الوباء يكون في ناحية المصر فيتحول الرجل إلى ناحية أخرى، أو يكون في مصر فيخرج منه إلى غيره فقال:

«لا بأس، إنما نهى رسول الله (ص) عن ذلك لمكان ريئة<sup>١</sup> كان يجال العدو فوقع فيهم الوباء فهربوا منه. فقال رسول الله (ص) الفار منه كالفار من الزحف كراهية أن يخلوا مراكزهم».

وحديث الامام الصادق (ع) يوضح ان مقصود النبي (ص) كان هو التأكيد على واقعة خاصة نهى فيها عن الفرار من الطاعون وذلك لئلا ينسى

---

(١) الريئة: هي الموضع الذي يربط فيه الجند لئلا يداهم العدو.

المسلمون واجباتهم تجاه العدو— عند انتشار الوباء— فيخلوا مواقعهم ويلقوا بأنفسهم في هلاك أكبر، وليس ذلك أمراً عاماً من النبي (ص) ليطبق دائماً بحيث يوجب على المسلمين في أيّ وقت أو مكان وجد الطاعون فيه ببلد، الرضوخ للواقع والبقاء انتظاراً للمصير المهلك، مع أن المسلم بنفسه مأمور بحفظ نفسه وماله من الحوادث.

إلا أن انتقال كلام الرسول الأكرم (ص) من يد راوٍ الى يد راوٍ آخر حوّله شيئاً فشيئاً الى أمر عام يرى في صحيح البخاري.

ولحسن الحظ فإن الامام الصادق (ع) قد أماط اللثام عن الحقيقة، وبَيَّن مقصود الرسول الأكرم واقعاً و«أهل البيت أدري بما في البيت».

كما ان من الممكن أن يكون ما جاء في صحيح البخاري لغرض آخر هناك . وهو أن الرسول الأكرم (ص) أمر بأنه عندما ينتشر الطاعون أو الوباء في مدينة ما ويتلى به — لا محالة — بعض الناس يجب على أهل تلك المدينة عدم الخروج منها ونقل العدوى الى أمكنة أخرى؛ ليحفظوا بذلك أرواح أهالي المناطق الأخرى ولأنه لم تكن آنذاك وسائل للمعالجة ولا أماكن للحجر الصحي في الحدود وبوابات المدن بحيث يفحص الافراد القادمون ثم يسمح لهم بالدخول بعد التأكد من خلّوهم مما يسبب العدوى، فقد كان أفضل سبيل للمنع من شيع هذا المرض هو بقاء أهالي المدينة المصابة في محالهم وعدم نقلهم العدوى الى الأماكن الأخرى.

يحدثنا ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة الخطبة ١٣٢ — وهو يعرض قصة سفر عمر إلى الشام — من أنه بعد أن أُطلع على انتشار الطاعون في الشام صمم على عدم الدخول فاعترض عليه أبو عبيدة بن الجراح بأنه بهذا يفرّ من القضاء والقدر فأجابه بأن عبدالرحمن بن عوف روى عن رسول الله (ص) حديثاً يأمر فيه الرسول (ص) بعدم خروج أهل المدينة المصابة بالطاعون وعدم دخول من هو خارجها إليها.

وعلى هذا فحديث صحيح البخاري إما أن يكون ناظراً الى تلك الواقعة التي ذكرها الامام الصادق (ع)، وإما أن ما ذكره الامام الصادق كان يرتبط بواقعة لا يرتبط بها هذا الحديث وإنما يرتبط بمسألة الوقاية من العدوى ورعاية حال أهالي المدن الأخرى غير الموبوءة. وعلى أيّ حال فما يستفاد من ظاهر حديث

عائشة ليس هو المقصود قطعاً وإن الرواة قد اشتبهوا فيه عندما نقلوا مضمونه.

٢- جاء في الكافي الجزء ٢ باب فضل اليقين عن الامام الصادق (ع):  
ان أمير المؤمنين جلس الى حائط مائل بين الناس فقال بعضهم: لا تقعد تحت هذا الحائط فإنه معور فقال أمير المؤمنين (ع) حرس أمراً أجله. فلما قام سقط الحائط. قال وكان أمير المؤمنين يفعل هذا وأشباهه. وهذا اليقين.<sup>١</sup>  
ويمكن أن يقال هنا ان هذا الحديث:

أولاً- يتنافى مع ما نقلناه سابقاً عن توحيد الصدوق عن الأصبع بن نباته قال: «إن أمير المؤمنين (ع) عدل من حائط مائل إلى حائط آخر فقليل له: يا أمير المؤمنين أتفر من قضاء الله؟ فقال: أفر من قضاء الله إلى قدر الله عز وجل»<sup>٢</sup>.  
ثانياً- يتنافى مع الحرمة الشرعية للجلوس تحت حائط مائل للسقوط فكيف يجلس علي (ع) في مكانه بدعوى أن الأجل يحرسه؟.

ولكن يبدو أن من الممكن تفسير هذا الحديث بملاحظة ما قلناه سابقاً وبشكل لا يتنافى مع حديث الصدوق ولا مع المبدأ الشرعي المسلّم به المبني على وجوب حفظ النفس وحرمة الإلقاء في التهلكة.

إذ قلنا في البحث الذي عنوانه بـ (العوامل المعنوية) إن عوامل القضاء والقدر وروابط العلة والمعلول يجب أن لا تحصر في المجالات المادية ذات الأبعاد الثلاثة. فإن العوامل المعنوية بدورها أيضاً تشكل جزءاً مهماً من النظام العلمي السببي في العالم.

وعلى هذا فإننا لولا حظنا حادثة معينة من زاوية العلل المادية والأبعاد الجسمية لتصورنا أننا أدركنا عللها وروابطها بتمامها. ولكننا لو نظرنا إليها بنظرة أخرى وشاهدنا الحوادث الأخرى الخفية فإننا سنعلم أن ما حسبناه علة كاملة لتلك الحادثة كان علة ناقصة لوجود أمور خفية أخرى لها دخلها فيها. وقد قلنا هناك ان الصدقات والنوايا وبالتالي مختلف نشاطات الانسان التي يؤديها بشكل يرتبط بالنية والجنابات الروحية فيه، لها آثارها في مجرى العلل والأسباب في العالم. ولو كان لشخص ما حس يتجاوز ما عندنا من حس، ويدرك الحوادث إدراكاً

(١) أي من ثمرات اليقين.

(٢) توحيد الصدوق / ص ٢٩٩ / طبع النجف.

أدق مما ندركه لكانت أحكامه على الوقائع مختلفة عن نط أحكامنا في بعض الموارد الخاصة. تماماً كما تختلف أحكامنا كموجودات ذات أبعاد ثلاثة عن أحكام الموجودات ذات البعدين والتي لا يمكنها أن تدرك من الأشياء أكثر من بعدين اثنين. ومن الطبيعي ان أحكامنا قد تتجانس حيال الموضوعات ذات البعدين ولكنها تختلف حيال الموضوعات ذات الأبعاد الثلاثة دون شك. وأهل اليقين وهم أولئك الذين امتلكوا حساً آخر ونظرةً أخرى فراحوا ينظرون الى العالم في امتداد وحركة أخرى تختلف عما نراه نحن، هؤلاء تختلف أحكامهم في بعض الموارد الخاصة عن أحكامنا بلاريب.

فما نراه مثلاً علة للموت، قد لا يراه هو علة لذلك لإحاطته ببعض الأمور الخفية. فن زاوية الأمور المعنوية ما المانع من أن يطلع أهل اليقين على بعض الأمور التي لها دخلها في مجال ضمان بقاء العمر، أو السلامة أو التوسعة في الرزق؟ وعلى أي حال فإن هذا الحديث قابل للتوجيه وإن لهذا الأمر بحثاً طويلاً.

## عندما يتحول علم الله الى جهل!!

لأبأس في التعرض هنا وفي خاتمة البحث إلى أشهر إشكالات الجبريين، ونقوم بتحليله لتتضح الإجابة عليه.

فقد ذكر الجبريون أدلة وشواهد كثيرة من العقل والنقل على مدّعاهم، وقد تمسك الجبريون المسلمون بآيات القضاء والقدر في القرآن الكريم، واستشهدوا أحياناً بكلمات نقلت عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الأئمة الأطهار عليهم السلام أيضاً في هذا المجال.

والأدلة العقلية المقامة من قبل الجبريين على هذا المدّعى كثيرة ذكرنا بعضها في هوامش الجزء الثالث من (اصول الفلسفة) وانتقدناها.

وأشهر شبهة للجبر هي تلك التي ترتبط بمسألة القضاء والقدر بالمفهوم الإلهي أي بمسألة علم الله وهي:

إن الله عالم من الأزل بما وقع وما يقع. ولا تخفى على الله وعلمه الأزلي خافية.

ومن جهة أخرى فإن العلم الإلهي لا يقبل التغيير ولا المخالفة للواقع. فلا يمكن أن يتبدل إلى صورة أخرى. ذلك أن التغيير مناف لتامة ذات واجب

الوجود وكمالها، ولا يمكن مخالفة مايعلمه من الأزل لما يقع لأنه يلزم أن لا يكون علمه علماً بل جهلاً وهذا أيضاً يتنافى مع تمامية الوجود المطلق وكما له. وعليه وبحكم المقدمتين التاليتين:

أ: إن الله عالم بكل شيء.

ب: إن العلم لايقبل التغيير ولا الخلاف.

لا بد أن نستنتج:

أن الحوادث والكائنات يجب أن تجري بنحو ينطبق مع علم الله قهراً

وجبراً.

وخصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك أن العلم الإلهي علم فعلي إيجابي أي هو علم ينبع في المعلوم من العلم، وليس علماً إنفعالياً يستمد العلم فيه وجوده من وجود المعلوم، نظير علم الإنسان بحوادث العالم.

وعلى هذا لوكان الأمر في العلم الأزلي أن الشخص المعين سوف يرتكب المعصية المعينة في الساعة المعينة فإنه لا بد أن تقع تلك المعصية جبراً وقهراً بنفس الكيفية، ولا يمكن للشخص المرتكب أن يغير ذلك إلى شكل آخر، بل لا يمكن لأي قدرة في الوجود أن تغيرها وإلا فإن علم الله سيتحول إلى جهل!!

يقول عمر الحنّام:

أشرب الخمر ومن قد كان أهلاً

لرواها يجد المشرب سهلاً

علم الله بهذا فإذا

عفتها يا صاح عاد العلم جهلاً

والردُّ على هذه الشبهة بعد معرفة مفهوم القضاء والقدر معرفة صحيحة أمرٌ

سهل.

فإن الشبهة إنما حصلت بعد أن أُعطي لكل من العلم الإلهي من جهة و نظام الأسباب والمسببات في العالم من جهة أخرى حسابٌ مستقل، بمعنى انه فرض ان العلم الإلهي في الأزل تعلق صدفة بوقوع الحوادث والكائنات، ولأجل أن يكون هذا العلم علماً ولئلا يقع خلافه فقد لزم أن يسيطر على النظام العالمي ويخضع للمراقبة الشديدة ليكون مطابقاً للتصور والتخطيط المسبقين له.

وبعبارة أخرى: إنه يفترض أن العلم الإلهي بغض النظر عن نظام

الأسباب والمسببات قد تعلق بوقوع الحوادث وعدم وقوعها وأن من اللازم أن يجعل هذا العلم مطابقاً للمعلوم الواقع — بأي وسيلة — وعليه فلا بد من ضبط نظام الأسباب والمسببات في العالم في بعض الموارد يعمل على منع مامن شأنه أن يؤثر وإبطال عمل الإرادة والاختيار لمن يعمل بها لكي يكون ماسبق في علم الله الأزلي مطابقاً لما يقع ولا يغيره.

ومن هنا فيجب سلب الاختيار والحرية والقدرة والإرادة من الانسان لتكون أعماله تحت السيطرة الإلهية، ولئلا يتحول علم الله الى جهل. ومثل هذا التصور عن العلم الإلهي هو منتهى الجهل وعدم المعرفة. وهل من الممكن أن يتعلق علم الله — صدفة، بوقوع حادثة أو عدم وقوعها — وبعد ذلك ولكي يطابق العلم الواقع يلزم التصرف في النظام المتقن القطعي للعلل والمعلولات، وإحداث تغييرات فيه، وسلب بعض الخواص من بعض الطبائع أو سلب الفاعل المختار اختياره وحرية؟

ولهذا فنحن نستبعد أن يكون الشعر السابق من الخيام الذي هو على الأقل (نصف فيلسوف) بل يمكن أن يكون من الشعر الذي نسب اليه بعد ذلك. أو انه من الخيام ولكنه لم يشأ أن يتحدث هنا حديث الجد والفلسفة وإنما أراد أن يسبغ على خيال من خيالاته شكلاً شعرياً. فإن الكثير من أهل التحقيق نجدهم يتخلون عن أفكارهم العلمية والفلسفية عندما يدخلون عالم الشعر فيصوغون خيالاتهم اللطيفة أثواباً شعرية رائعة. وبعبارة أخرى يتحدثون حديث أهل الأدب لاحديث أهل العلم، وذلك ما نشاهده في كثير من الأشعار المنسوبة الى الخيام، فإن الخيام في شهرته العالمية مدين لمثل هذه التصورات وصياغتها البيانية الجميلة.

إن العلم الأزلي الإلهي ليس منفصلاً عن النظام السببي والمسببي في العالم. إن العلم الإلهي علم بالنظام وما يقتضيه العلم الإلهي هو هذا العالم مع هذه الأنظمة، فالعلم الإلهي مباشرة ومن دون واسطة لا يتعلق بوقوع حادثة ولا بعدم وقوعها. وإنما يتعلق العلم الإلهي بالحادثة من خلال علتها وفاعلها الخاص وليس تعلقه بها بشكل مطلق غير مرتبط بأسبابها وعللها. وإن العلل والأسباب متفاوتة. فبعضها عليه وفاعليته طبيعية وبعضها عليه شعورية، وبعضها مجبور والآخر مختار.

وما يوجبه العلم الأزلي هو صدور أثر الفاعل الطبيعي من الفاعل الطبيعي، وأثر الفاعل الشعوري من الفاعل الشعوري وأثر الفاعل المجهور من الفاعل المجهور، وأثر الفاعل المختار من الفاعل المختار، ولا يقتضي العلم الإلهي أن يصدر أثر الفاعل المختار من ذلك الفاعل قهراً وجبراً.

## وبعبارة أخرى

فإن العلم الأزلي الإلهي علم بالنظام أي بصدور المعلولات من عللها الخاصة بها. ولما كانت العلل متفاوتة في النظام العيني الخارجي فأحداها طبيعية والآخرى شعورية، وإحداها مختارة والآخرى مجبرة؛ فإن النظام العلمي على هذا الأساس هو بمعنى أن كل فاعل موجود في العالم العلمي كما هو موجود في العالم العيني، بل يجب أن يقال إنه كما هو موجود في العالم العلمي موجود في العالم العيني الخارجي. والعلم الإلهي الذي يتعلق بصدور أثر من فاعل هو بمعنى أنه تعلق بصدور أثر الفاعل المختار من الفاعل المختار، وبصدور أثر الفاعل المجهور من الفاعل المجهور. وما يقتضيه العلم الإلهي ويوجبه هو صدور فعل الفاعل المختار من الفاعل المختار وفعل الفاعل المجهور من الفاعل المجهور لأن العلم الإلهي يوجب أن يكون الفاعل المختار مجبراً أو الفاعل المجهور مختاراً.

والإنسان في نظام الوجود كما قلنا مسبقاً يملك نوعاً من الحرية والاختيار، وله إمكانيات في فعالياته. وتلك الامكانيات ليست متوفرة للموجودات الأخرى حتى للحيوانات. ولأن النظام العيني يستمد وجوده من النظام العلمي، وأن منبع العالم الكوني هو العالم الرباني؛ فإن العلم الأزلي المتعلق بأفعال الإنسان وأعماله هو بمعنى أنه يعلم من الأزلي: من هو الذي سوف يطيع باختياره وحرية ومن هو الذي سوف يعصي بغيره واختياره كذلك. والذي يوجبه ذلك العلم ويقتضيه هو أن يطيع ذلك المطيع بإرادته وأن يعصي ذلك العاصي بإرادته. وهذا هو معنى قول أولئك القائلين بأن «الإنسان مختار بالإجبار» فلا يمكنه أن لا يكون مختاراً. فليس للعلم الأزلي أي دخل في سلب الحرية والاختيار من قرره في النظام العلمي والنظام العيني أن يكون مختاراً، وليس له أي دخل في سلب الاختيار والحرية الإنسانية بأن يجبره على الطاعة أو المعصية.

وعلى هذا فكلتا المقدمتين المذكورتين في الاشكال صحيحتان ولا شك

فيهما وكذلك صحيح ما قلناه في تلك النقطة الإضافية من أن علم الله فعلي وإيجابي لا انفعالي وتبعي.. ولكنه لا يلزم من ذلك أن يكون الإنسان مجبراً ومسلوب الاختيار، وانه عندما يعصي يكون قد أجبر على العصيان من طرف قوة أعلى منه، بل ان الموجود الذي خلق مختاراً في النظام التكويني هو في النظام العلمي أيضاً حرٌ مختار، فإذا فعل فعلاً يجبر عليه كان علم الله جهلاً لذا يجب أن نسأل من يقول فيما ينسب الى عمر الخيام في الأبيات السابقة:

«علم الله بهذا» أي بشرها، ما هو الشيء الذي علمه الله في الأزل؟ هل هو الشرب الاختياري وطبقاً للميل والارادة والاختيار الشخصي من دون اكراه ولا اجبار، أم هو الشرب الجبري المفروض من قبل قوة خارج وجود الانسان؟ ان ما كان الله قد علمه في الأزل ليس شرب الخمر الاجباري ولا شرب الخمر المطلق، وإنما شرها الاختياري، ولأن علم الله كذلك فإذا اجبر على عدم الشرب أو أجبر على الشرب يعود العلم الإلهي جهلاً.

فالنتيجة على هذا هي أن العلم الأزلي بأفعال الموجودات ذات الإرادة والاختيار ليس جبراً بل هو نقيض للجبر، فإن لازم العلم الأزلي هو أن يكون المختار مختاراً حتماً.

ومن هنا صح قول من قال:

وجعلُ الذنب معلولاً لعلم

إلهيٍّ - لدى العقلاء - جهلٌ

كل هذا فيما لو كان مجال بحثنا هو العلم الأزلي الإلهي المسبق الذي ذكر في القرآن الكريم باسم الكتاب واللوح المحفوظ والقلم وأمثال ذلك، وكان ما ذكر في الإشكال هو هذا العلم.

ولكن يجب أن نعلم أنه مع غض النظر عن أن موجودات العالم والنظام السبي والمسبي معلوم لله بالعلم الأزلي، فإن هذا النظام المعلوم لله هو نفسه علم الله ايضاً.

وأن هذا العالم بكل نظمته هو علم الباري ومعلومه ايضاً ذلك لأن ذاته محيطة بذوات كل الأشياء من الأزل إلى الأبد وأن ذات كل شيء حاضرة لديه. ولا يمكن أن يخفى عليه موجود من موجودات العالم بأسره، انه في كل مكان ومع كل شيء.



«أبنا تولوا فثم وجه الله». (البقرة: ١١٥)

«ونحن أقرب إليه من حبل الوريد». (ق: ١٣)

«هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم».

(الحديد: ٣)

وعلى هذا؛

فإن نفس العالم بكل خصوصياته ونظمه من مراتب علم الله. وفي هذه المرتبة من العلم يكون العلم والمعلوم واحداً غير متعدد حتى يفرض انطباق العلم والمعلوم أو عدم انطباقه وحتى يقال: انه إن حصل الأمر كذا كان علم الله علماً وإن حصل كذلك كان جهلاً.





Princeton University Library



32101 100251451

BP166

.3

.M85

1987

AP

منظمة الاعلام الاسلامي  
معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية  
طهران- ص.ب- ١٤١٥٥/١٣١٣  
الجمهورية الاسلامية في ايران

السعر: ٢١٠ ريال